وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر"ل م د" في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

عنوان المذكرة:

علاقة بين الأجور والبطالة في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)

من اعداد الطالبتين:

- ✓ بوعزة معروف نادية.
- ✓ عتصمان خضرة.

تحت اشراف :

-أ.د.زدون جمال.

أعضاء اللجنة:

بوعلي عبد القادر..... رئيس اللجنة.

زدون جمال..... مشرفا.

بن عامر عبد الكريم.....ممتحنا.

السنة الدراسية:

2018-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء:

ربي

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب

علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وان حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب

إذا جردتني من المال اترك لي الأمل

وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناء حتى أتغلب على الفشل

و إذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان

يا رب

إذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار وإذا أساء إلي الناس أعطني شجاعة العفو

يا رب إذا نسيت لا تنساني.

آمين يا رب العالمين

كلمة شكر:

بسم الله والحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على اشرف المرسلين نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم على إله وصحبه وسلم تسليما.

لابد لنا ونحن نخطو هذه الخطوات في حياتنا الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحابها مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة فلكم من أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير.

ونخص بالذكر من كان لنا نعم السند وساهم في دروج إنتاجنا لحيز الوجود وزودنا بالمعلومات لإتمام هذا البحث الأستاذ المؤطر " زدون جمال" له كل الشكر، كما نشكر كل الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة، التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

الاهداء:

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق

ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم

لإرضائي والعيش في هناء

إلى أمي وأبي

إلى اخوتي و أهلي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

نادية

الاهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك

ولاتطيب اللحظات ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ،إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل أسمه بكل أرجو من الله

حمايتك

والدي العزيز بخالد

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة حسنة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة ، و النفوس البريئة،إلى رياحين حياتي إخوتي

"نزيم"،"سعيد خليل".

إلى الأخوات الدين يحلون بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء

و اصدقائي

و الى كل من يعرفني من قريب او من بعيد

خضرة

الفهرس العام

الفهرس العام:

الموضوع	الصفحة
دعاء	
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس العام	I
قائمة الأشكال البيانية	I
قائمة الجداول	I
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول:الإطار النظري للأجور و البطالة	
مقدمة الفصل	2
I. الأجور ونظرياتها	3
1.I. مفاهيم عامة حول الأجور	3
1.1.I.مفهوم الأجور	3
2.1.I. تقسيمات الأجور	5
3.1.I. أهمية الأجور	6
2.I. نظريات الأجور	6

1.2.I. نظرية حد الكفاف	6
2.2.I.نظرية الإنتاجية الحدية	7
3.2.I.نظرية المساومة الجماعية	8
3.I. محددات الأجور	9
1.3.I .الدخل الوطني	9
2.3.I.الإنتاجية الوطنية	9
3.3.I. التضخم	10
II. ماهية البطالة و النظريات المفسرة لها	10
1.II.مفهوم البطالة، أنواعها و طرق قياسها	10
II. 1.1.مفهوم البطالة	10
2.1.II. أنواع البطالة	12
3.1.II. قياس البطالة	14
2.II.أسباب البطالة و أثارها	15
1.2.II.أسباب البطالة	15
2.2.II.اثار البطالة	16
3.II. نظريات التقليدية المفسرة للبطالة	17

1.3.II.النظريات الكلاسيكية	17
2.3.II.النظرية النيوكلاسيكية	17
3.3.II.نظرية الكينزية	17
III. علاقة بين الأجور و البطالة	18
1.III. علاقة ويليام فليبس	18
1.1.III. الأساس الإحصائي لفيليبس	18
2.1. III. الصيغة العامة لمنحنى فليبس	19
2.III.عرض على العمل	20
1.2.III. مفهوم عرض على العمل	20
III. 2.2.محددات العرض	20
3.III. الطلب على العمل	21
1.3.III. مفهوم الطلب على العمل	21
2.3.III.محددات الطلب على العمل	21
خاتمة الفصل	22
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	

مقدمة الفصل	24
I.1.الدراسات وطنية	25
I.1. قنون حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة	25
I. 2. فراجي فاطمة، يمني أميرة حنان	26
I. 3. زدون جمال	27
I.4. دحماني محمد أدرويش	28
I. 5. محمد يعقوبي ، عنتر بوتيارة	29
I. 6. حمادي خديجة	29
I. 7. مولود حشمان	30
II .دراسة دول عربية	31
II.1. ماجد حسني صبيح	31
II .2. ذو النون محمد حامد عثمان	31
II.3 . صطوف الشيخ حسين	32
III.دراسات الأجنبية	32

33	III.1. David umoru and m.aniwe
33	III.2.Rajarshi mitra
34	III.3. Hognal ;Vincent
34	III.4. William.R.Hart and Thomas E Hall
35	III.5. Joel Hinatimye Eita and Johannes M. Ashipala
36	III.6. Matthew hughart
36	III.7. Gregory mankiw
36	III.8. Fumitaka Furuoka
37	III.9.Aaron chckeke
38	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وصفية قياسية للأجور والبطالة في الجزائر (1980-2016)	
40	مقدمة الفصل
41	I.دراسة تحليلية وصفية لتطور للأجور والبطالة في الجزائر (1980-2016)
41	I.1.1.دراسة تحليلية وصفية لتطور الأجور في الجزائر للفترة (1980-2016)
43	I.2.1.دراسة تحليلية وصفية لواقع تطور معدلات البطالة في الجزائر (1980-2016)
45	I.3.1. دراسة تحليلية للأجور وعلاقتها بالبطالة في الجزائر
46	II.دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والبطالة للفترة (1980-2016)

1.II.البيانات المستخدمة في تقدير النموذج الأجور و البطالة في الجزائر	46
1.1.II. الصياغة الرياضية لنموذج	46
2.1.II.الطريقة المستخدمة في تقدير محددات الأجور	46
2.II.دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	47
1.2.II. اختبار granger Engle	48
2.2.II.تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل	48
3.2.II.التحليل الاقتصادي لنموذج المقدر للأجور و البطالة	50
1.III.اختبار KPSS	50
2.III.نموذج تصحيح الخطأ ECM	51
خاتمة الفصل	52
خاتمة عامة	54
المراجع	57
الملاحق	63
الملخص	

قائمة الاشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
01-01	منحنى فليبس	19
الفصل الثالث		
01_03	تطور معدل الاجور خلال فترة (1980-2016)	41
02_03	تطور معدل البطالة خلال فترة (1980-2016)	43
03-03	منحنى يبين تطور معدل الأجور وعلاقته بالبطالة	45

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
	دراسة تحليلية وصفية للأجور والبطالة (1980-2016)	
01_03	دراسة تحليلية وصفية لتطور معدل الأجور خلال فترة 1980-2016	42
02_03	دراسة تحليلية وصفية لتطور البطالة خلال فترة 1980-2016	44
	دراسة القياسية للأجور والبطالة 1980-2016	
03_03	اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic"ADF	47
04_03	اختبار PHILLIP – PERRON	48
05_03	مقدرات معلمات طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا	49
06_03	سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (KPSS).	50
07_03	نموذج نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ	51

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية والاهتمام على مستوى معظم دول العالم، باعتباره أحد أهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات الدول المتقدمة منها او النامية، ويمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها و الرفاهية للمجتمع، فلا يمكن تصور حدوث التنمية الاقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما اختلفت الآراء حول نمو الاقتصادي بين مختلف النظريات الاقتصادية، حيث اعتبره البعض انه الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم انه المؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصادية ككل كما يخضع الى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من اساسيات النمو الاقتصادي، و من بين محدداته نجد الأجور، بالإضافة الى قطاع المحروقات الذي اصبح قائدا للنمو في الاقتصاد الوطني، كما جاء النمو الاقتصادي لعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ذات ابعاد متعددة، تتمثل في البطالة، الفقر، و سوء توزيع الدخل، و الإسراع في تحسين المستوى المعيشة الافراد، و ما يتطلبه من نمو اقتصادي مرتفع، و سياسة تنموية توزع ثمراته على كافة شرائح المجتمع.

وان الأجور كانت و لا زالت من اهم المسائل التي تتمحور حولها النقاشات، اذ تعتبر الأجور أداة من أدوات الفعالة المؤثرة على أداء الفرد، حيث ركز جل الباحثين والاقتصاديين في بحوثهم على سياسات الأجور التي تعد من اهم المحفزات لعنصر العمل ومحور مركزي لتشجيع الإنتاج والمساهمة في بذل الجهود في عملية التنمية الاقتصادية فهي تشكل الحصة الكبرى من الدخل الكلى ، اذ انها تلعب دورا بارزا في حياة الافراد و المنظمات و تساهم في تحسين أداء الافراد و رفع انتاجيتهم لذلك تعتبر من بين الوسائل التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحفيز الافراد و اشباع رغباتهم و هذا ما يتطلب وجود نظام سليم للأجور في القطاع العام، و عتمد نظام الأجور على أبحاث عملية و قياسية تراعي كل المتغيرات الاقتصادية منها والاجتماعية.

وتشكل الأجور أهمية كبيرة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر من اهم العوامل التي تؤدي الى استقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي، حيث يعتمد العمال وعائلاتهم اعتمادا يكاد يكون كليا على الأجور لتوفير الغذاء والسكن والملبس وكل الحاجيات الضرورية للحياة، حيث تهتم الحكومات اهتماما فائقا بمعايير تحديد الأجور التي تؤثر على نواحي هامة في الاقتصاد.

كما ترتبط الأجور بعدة محددات أهمها المحددات الكلية التي هي اكثر مطابقة للاقتصاد الجزائري و تعتبر الأكثر تداولا مثل: الإنتاجية الكلية، البطالة، التضخم، سوق العمل، إضافة الى دور الاستثمار في رأسمال البشري و غيرها، و نظرا لأهميتها البالغة قامت السلطات بتخصيص مبالغ معينة للأجور في كل القطاعات.

المقدمة العامة:

ومن بين المشكلات الاقتصادية التي زعزعت كيان معظم الاقتصاديات العالم، نجد ظاهرة البطالة، التي كانت محل دراسة واهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، كما اعتبر بعض الباحثين ان البطالة هو شكل من اشكال الحرمان من القدرة ليس فقط من حيث انها تعني خسارة من حيث تأثيرها على الافراد، بما تشكله من حرمان اضرار النفسية، وفقدان حافز للعمل والمهارات والثقة بالنفس، وازدياد العلل المرضية بل وزيادة معدل الوفيات وافساد العلاقات الاسرية و الحياة الاجتماعية، وقسوة اقصاء الاجتماعي، وتفاقم التورات العراقية والتمييز بين الجنسين .

اذ ان مع ازدياد البطالة تقل ضغوط العاملين للحصول على زيادات اجرية، كما ان ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي وهذا بدوره يعني ان الارباح متدنية، لا تغري بزيادة الأجور.

الإشكالية:

من خلال درستنا للموضوع يمكن طرح الاشكالية:

ما مدى العلاقة بين الأجور والبطالة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية ولغرض الالمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية الاتية:

ما المقصود بالبطالة وماهي اهم أنواعا واثارها؟

ما هي النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة؟

ما مفهوم الأجور؟ وما هي اهم تقسيماته ونظرياته؟

ما هي اهم محددات الأجور؟

هل تؤثر الأجور على البطالة او العكس؟

فرضيات الدراسة:

1- وجود علاقة عكسية بين الأجور والبطالة.

2- البطالة لا تفسر الأجور بدرجة كبيرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول واقع الأجور وواقع البطالة في الجزائر، وتوضيح هذه العلاقة التي تسمح بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، من خلال الحفاض على القدرة الشرائية للأفراد وضمان رفاهية المجتمع سواء على المدى القصير او المدى الطويل.

اهداف الدراسة:

- ✓ دراسة واقع الاجور في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).
- ✓ دراسة واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).
- ✓ ايجاد العلاقة بين الاجور والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).

اسباب اختيار هذا الموضوع:

اسباب ذاتية:

- الرغبة الذاتية للبحث في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.
- الطبيعة الحساسة لهذا الموضوع حيث أصبح محل اهتمام كل الاقتصاديين.

اسباب موضوعية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص المطلوب.
- قلة المراجع والدراسات حول هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

تتمثل الدراسة في المجالين التاليين:

المجال الزمني:

يتمثل البيانات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة من 1980 الى 2016.

المجال المكاني:

لقد تم الاعتماد في الدراسة على المعطيات الخاصة بالجزائر خلال الفترة المختارة وذلك باستخدام بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

المنهج المستخدم في الدراسة:

في محاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة في الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على جمع بين المنهج التحليلي (الوصفي) لفهم الاسس والعلاقات المفسرة للبطالة والأجور الخاصة بالجانب النظري، والمنهج القياسي من خلال محاولة تكوين النموذج قياسي وتوضيح العلاقة بين البطالة والأجور في الجزائر في المدى القصير والطويل.

هيكل الدراسة:

تستدعي الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة ان نعالج البحث في ثلاث فصول، خصصنا الفصل الاول للاطار النظري للأجور والبطالة، والفصل الثاني الدراسات السابقة، اما الفصل الثالث يتضمن الجانب التطبيقي للدراسة، الفصل الاول بعنوان الاطار النظري للأجور والبطالة، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث في المبحث الاول تطرقنا الى الاجور ونظرياتها وتحدتنا عن طرق قياسها واهم محدداتها ، اما المبحث الثاني للبطالة و نظرياتها وانواعها واهم الاثار المترتبة عنها ،والمبحث الثالث عن العلاقة بين البطالة و الاجور.

اما الفصل الثاني سنقوم بتحليل بعض دراسات السابقة وتطرقنا الى ثلاث مباحث، المبحث الأول وهي دراسات وطنية، اما المبحث الثاني دراسات لدول عربية، وفي المبحث الثالث دراسات اجنبية.

اما في الفصل الثالث والأخير سنحاول فيه القيام بدراسة تحليلية وصفية و قياسية للعلاقة بين البطالة والاجور في الجزائر خلال الفترة من 1980 الى غاية 2016 ، حيث في المبحث الاول سوف نقوم بتحليل تطور معدلات كل من الأجور و البطالة على حدى في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ثم نستنتج العلاقة بينهما اما في المبحث الثاني سوف نقوم بصياغة نموذج الأجور و البطالة عن طريق استخدام اختبار التكامل المشترك Granger& Engle ، وتقدير نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا للوصول الى نتائج التقدير نموذج الأجور و البطالة في المدى القصير و الطويل.

الفصل الأول

الفصل الأول: الاطار النظري للأجور والبطالة.

مقدمة الفصل:

تعتبر الأجور أداة من الأدوات الفعالة المؤثرة على أداء الفرد، لما بلغته من أهمية كعنصر تنمية، يساهم في تكوين طبقة عاملة فعالة و منتجة، و كعامل استقرار اجتماعي، كما ترتبط الأجور بعدة محددات أهمها البطالة ، اذ تعتبر هذه الأخيرة من اهم مشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم وتنمية في معظم المجتمعات، باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فقط بل اصبحت واحد من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، الا ان الدول النامية التمستها بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة باعتبارها انعكاسا للسياسات المتبعة و للزيادات في الأجور، ونظرا لما تمثله هذه المتغيرات من اهميه للفرد والمجتمع سوف نتناول خلال هذا الفصل الاول في شق الاول دراسة نظرية للأجور انطلاقا من مفهومها، وتقسيماتها، أهميتها، و بعض النظريات المفسرة لها اضافة الى محدداتها، اما في الشق الثاني ظاهرة البطالة، حيث تطرقنا الى مفاهيم خاصة بالبطالة، أنواعها، قياس واسباب واثارها، وبعض نظريات الخاصة بالبطالة، وفي الاخير تناولنا بعض النظريات المفسرة للعلاقة بين الأجور والبطالة.

الفصل الأول: الاطار النظري للأجور والبطالة.

I. الأجور ونظرياتها.

تكتسي دراسة الأجور لدى المفكرين اهمية اقتصادية بالغة حيث يعتمد العمال وعائلاتهم اعتمادا يكون كليا على الأجور لتوفير حاجياتهم الضرورية للحياة، ونظرا لأهمية الأجور ودورها في دفع عمليه التنمية الاقتصادية، والاجتماعية سنحاول خلال هذا الجزء ان نقدم بعض المفاهيم الخاصة للأجور ونظرياتها واشكالها ومحدداتها.

I.1. مفاهيم عامة حول الأجور.

اختلفت التعاريف التي تطرقت الى الأجور من حيث الصياغة هذه التعاريف لكنها اتفقت في معنى والمفهوم الأساسي لها ولذلك سنقوم بتقديم بعض المفاهيم الخاصة بالأجور.

I. 1.1. مفهوم الأجور:

للأجر عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

– الأجر هو ثمن العمل، اي مقدار من النقود الذي يدفعها صاحب العمل الى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الاخير وهو بالنسبة للعامل يمثل المبلغ الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل[1].

– الأجر هو المقابل الذي يتم حسابه وثقل ساعات العمل الذي يؤدي الى العمل ويستحق كل يوم او كل اسبوع ويتباين بتباين عدد الساعات المؤداة[2].

– كما يعرف الأجر بانه المقابل المادي الذي يستحقه العامل من صاحب العمل في المقابل تنفيذ ما يكلف به من اعمال متفق عليها[3].

– الأجر هو المقابل القيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد وهناك مفاهيم مرتبطة بالأجر يحسن التفريق بينهما ومن اهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالأجر ما يلي[4]:

المرتب: وهو ما يحصل عليه الموظف، شهريا في الغالب.

الأجر: وهو ما يحصل عليه العامل، وهو ما يصرف يوميا واسبوعيا.

---

[1] بن حمود سكينة، "**دروس في الاقتصاد السياسي**"، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر **2006** ص **33**.

[2] عشوي نصر الذين، "**إدارة الموارد البشرية استراتيجية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، بدون سنة نشر، ص **148**.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، **2005** ، ص**327**.

[4] احمد ماهر، "**إدارة الموارد البشرية**"، الطبعة الخامسة، دار الجامعية الابراهيمية الإسكندرية، مصر، **2001** ، ص **186** .

الا ان هذه التفرقة قد اختلفت تقريبا. واصبحت اللفظين مرادفين، وان كلهما هو مقابل لقيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد.

إجمالي الأجر: وهو ما يستحقه الفرد من اجر (مقابل للوظيفة) قبل الخصم الاستطاعات.

صافي الأجر: هو عبارة عن الأجر الخصم استطاعات، اي هو الأجر الذي يستلمه الفرد في يده وتتمثل الاستطاعات التي تخصم في الأجر والضرائب، ونصيب الوظيفة الفرد من التأمينات مختلفة (مثل تأمينات البطالة، والرعاية الصحية، والعجز والمعاش).

معدل الأجر: هو علاقة بين الاهمية النسبية للوظيفة والأجر المدفوع لها ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا عن طريق منحنى التحويل الاهمية النسبية للوظيفة ويمكن استغلال هذا المنحنى في تحديد الأجر العادل لكل وظيفة وذلك باستخدام معادله الخط اتجاه العام، ويأخد الصيغة التالية[1]:

$$W = \frac{k}{n}$$

W: معدل الأجر.

K: مبلغ المخصص للأجور.

n: عدد العمال.

– مفهوم الأجور في الأنظمة الرأسمالية: يعتبر مفهوم الاجور في الأنظمة الاقتصادية الحرة في طبيعة العلاقة التي تربط بين العامل ورب العمل القائمة اساس على منفعة او المصلحة الذاتية لرب العمل بالدرجة الاولى، اذ ينظر الى الاجور على انها كلفة يتحملها المشروع وتؤثر على حجم الارباح التي يحصل عليها صاحب المشروع، وعليه كلما ازدادت مقدار الاجور يتفرع تكاليف الانتاج وانخفضت الأرباح[2].

– مفهوم الاجور في الأنظمة الاشتراكية :ينطلق مفهوم الاشتراكية للأجور والرواتب من الفلسفة التي يعتنقها هذه الأنظمة القائمة على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والنظرة الإنسانية للعاملين. حيث يجب ان يستلموا اجورا تضمن لهم العيش الكريم الذي يتحقق انسانيتهم من جهة، و يتناسب مع ما يقومون به من جهة و عمل من جهة أخرى.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة الموارد البشرية**"، نفس مرجع السابق، ص **329**.

[2] نجم عبد الله العزاوي عباس حسين جواد، "**الوظائف الاستراتيجية في إدارة موارد البشرية**"، دار اليازوتي لنشر والتوزيع، **2010** ،عمان الأردن ، ص**193**.

وعلى ذلك فان الأجر في النظام الاشتراكي يمثل مقدار مساهمته في الوحدات المنتجة كما ونوعا وهكذا تتباين الاجور بين فرد واخر تبعا لذلك، وهذا ما يعبر عنه الكتاب الاشتراكيون عند تعريفهم الأجر بانه نصيب الفرد العامل من الدخل القومي او من الناتج الإجمالي[1].

لقد اورد الاشتراكيون جملة من الانتقادات للمفهوم الرأسمالي للأجور منها[2]:

– ان الأجر الذي يدفع للعامل حسب النظريات الرأسمالية لا يمثل اجر ساعتين من ساعات العمل الثمانية للوجبة الواحدة بينما يذهب اجر الساعات الست الباقية كأرباح لرب العمل، وهذا ما ينطلق عليه الاشتراكيون (بفائض قيمه العمل).

– ان العمل ليس سلعه خضع لقانون العرض والطلب، ان الأجر الذي يدفع للفرد العامل مقابل العمل الذي يساهم به العمل في الناتج القومي الإجمالي.

I. 2.1. تقسيمات الأجور:

ومن أكثر تقسيمات شيوعا ما يلي:

✓ **تبعا لمعيار المستخدم في التقييم**: فإنها تتمثل فيما يلي:

أ – تبعا لطبيعتها: ويمكننا القول ان[3]:

1. الاجور العينية: هو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات تقدمها شركات للفرد، ومن امثلتها الرعاية الطبية، والعلاج، والمواصلات، والسكن والملابس، والوجبات الطعام اثناء العمل، وهي بالرغم من انها تأخذ شكل غير مادي في تقديمها الا ان تكلفتها يمكن حسابها ضمن الميزانية (أو الموازنة) الأجور.
2. الاجور النقدية: ومقابلاتها لقيمه الوظيفة والعمل المكلف به الفرد.

ب –تبعا لقوتها الشرائية: ويضم نوعان تاليين:

1. الاجور الاسمية: وهو الأجر الذي تحدده بعض الأنظمة الخدمة المدنية في العديد من الدول تبعا للمؤهل العلمي او الخبرة او السنوات الخدمة او جميعها معا، وبحسب الدرجة والوظيفة[4].

[1] زويف مهدي حسن، "**إدارة الافراد والعلاقات الصناعية**"، نفس المرجع السابق، ص **190**.

[2] الكرباسي، علي حمد إبراهيم ، "**الوظيفة العامة الخدمة المدنية**" ، دار الحرية للصناعة بغداد، العراق، **1988**، ص**101** .

[3] احمد ماهر، "**إدارة الموارد البشرية**"، نفس المرجع السابق، ص**187–186**.

[4] نجم عبد الله العزاوي، "**الوظائف الاستراتيجية في إدارة موارد البشرية**"، نفس المرجع السابق، ص **199**.

2. الاجور الحقيقية: يعني مقدار السلع او الخدمات التي يمكن للموظف ان يشتريها باجر النقدي، اي القوة الشرائية الحقيقية الأجر النقدي مقيما السلع والخدمات[1].

✓ **تبعا لمعيار الدفع**: ويمكن تقسيمها بالشكل التالي [2]:

1. الاجور على اساس الوقت: تدفع على اساس وحدة زمنية محددة (الساعة، اليوم، او الشهر).
2. الاجور على اساس القطعة: يدفع للعامل نظير انجاز جزء من العمل.

I. 3.1. أهمية الأجور: الاجور ذات اهمية بالغه سواء على مستوى الفرد او على مستوى الشركة وتتمثل اهمية الاجور[3]:

على مستوى الفرد: في انها وسيلة لإشباع الاحتياجات المختلفة للفرد، سواء كانت الاحتياجات الاساسية لمعيشته وبقائه، او الشعور بالأمان او الادماج في العلاقات الاجتماعية، او باعتبارها الوسيلة المناسبة للشعور بالتقدير من قبل الشركة التي يعمل بها، او كوسيلة يقصد بها تقديره واحترامه لذاته.

على مستوى الشريكة: فان الأجر ذو اهمية بالغة لأنه يؤدي الوظائف التالية:

- الأجر وسيلة الشركة لجذب الكفاءات المناسبة للعمل بها .
- الأجر هو وسيلة الشريكة للبقاء على أفضل الكفاءات العاملة حاليا بها.
- الأجر والمقابل العادل للعمل و هو الوسيلة لإشاعة العدالة بين العاملين.

I. 2. نظريات الأجور.

تتعدد النظريات في تحليل وتفسير الاجور، حيث تنعكس هذه النظريات الواقع الاقتصادي في الفترات الزمنية، كما اولى كلاسيك اهتماما كبيرا بموضوع الاجور من خلال النظريات الكلية، نذكر من بعض هذه النظريات مايلي:

I. 1.2. نظرية حد الكفاف:

تعرض لها كل من وليم بيتي وريتشارد كانتيلون وفرنسوا كينيو قد أضاف اليها كل من ريكاردو ومالتوس، ووفقا لهذه النظرية يعتبر الأجر ثمنا للعمل او لقوة العمل اي القدرة على العمل ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى انه يغطي كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته، وبالتالي يتحدد ما

[1] مجيد الكرخي، "**أدارة الموارد البشرية**"، طبعة الأولى، دار مناهج للنشر والتوزيع، الأردن، **2014**، ص **188**.

[2] حسين عمر، "**الموسوعة الاقتصادية**"، دار الفكر العربي بالقاهرة، مصر،**1992**، ص**24**.

[3] احمد ماهر، "**إدارة الموارد البشرية**"، نفس المرجع السابق، ص**187**.

هو ضروري بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل ولهذا يتعين ان يتغير ثمن العمل اذا تغيرت اثمان السلع الضرورية للعامل[1].

وقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات تتمثل اساسا في حصرها لدخل العامل فيما هو ضروري فقط ولم تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والنفسية التي يمكن ان تحقق اضافات في اجر العامل كما ان الأجر الطبيعي يختلف من بلد الى لأخر والاجور تختلف من وظيفة لأخرى الا ان النظرية عممت هذا المستوى على جميع الطبقة العاملة و يضاف الى ذلك انه قد ثبت عدم صحة ما قامت عليه النظرية بخصوص اثر تحسن الاوضاع المادية للطبقة العاملة على الانجاب فقط وجد ان الفقراء هم الاكثر انجاب بعكس من هم اكثر يسرا حيث يميلون الى تحديد انجابهم[2].

I. 2.2. النظرية الإنتاجية الحدية:

يعتبر الفريد مارشال من دعاة هذه النظرية فهو يربط الاجور بالإنتاجية الحدية للعمل حيث تتناسب معها تناسب طرديا وتنطلق هذه النظرية من الفرضية الأساسية هي انه في سوق العمل الحرة يكون صاحب العمل في حاجة الى العمل، الذين بدورهم يحتاجون الى داخل لإشباع حاجياتهم وتكون وبذلك القوة التسامية متساوية لكل من ارباب الاعمال والعمال، وعليه في نطاق المشروعات الفردية ويقوم صاحب العمل برفع عدد العمال المستخدمين الى انه يتحقق التساوي بين الإنتاجية الحدية للعمال مع اجره وفي هذه الحالة ينظم حجم العمالة بحيث يحصل العامل باقل الإنتاجية على اجر يعادل الأجر السائد في السوق ام على مستوى السوق كله فانه مقدار الأجر يحدد بالنسبة للمجموعة معينة من العمال- يفترض انها مضطرة للعمل- على اساس العمالة لانتاجا فان ما ارتفعت الاجور على الإنتاجية الحدية فان هذا سيدفع صاحب العمل الى تخفيض عدد العمال عن العمل و يؤدي ذلك الى نتيجتين[3]:

-انخفاض الاجور بسبب البطالة الناشئة عن استبعاد عدد من العمال عن العمل.
- وكذلك ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمل ويستمر تخفيض عدد العمال حتى تعود الإنتاجية الحدية للعمل الى المساواة الأجر.

[1] زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، **"أصول الاقتصاد السياسي"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، **2000**، ص **498**.

[2] يوسف الياس، **"الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية"**، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، العراق، **1980**، ص**14**.

[3] سوزي عدلي ناشد، زينب حسين عوض الله، **"مبادئ الاقتصاد السياسي"**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، بدون سنة نشر، ص**500**.

وقد وجدت هذه النظرية ثلاثة انتقادات وهي[1]:

-اتباع هذه النظرية يولون الجانب الطلب من الناحية العمال اتمام البالغا، لأن الأجر هو ثمن العمل ويتحدث بتفاعل قوى العرض مع قوى الطلب ولكنه لا يغلب أحدهما على الاخر.

-يوجد تباين في المستويات الاجور بين المهن والصناعات المختلفة، اذ لا يمكن التنقل من مهنة الى مهنة اخرى ويعسر التعرف على الفرصة المتيسرة.

-تباين الاجور ويؤثر في العرض العمل، لان مستوى المعيشة العامل لا يمكن ان تستقر تبع لهذا التباين.

I. 3.2. نظرية المساومة الجماعية:

هذه النظرية تعتبر ان الحد الادنى للأجر وزيادته يتوقف على من يمتلك قوه المساومة في حالة انتشار البطالة وزيادة المعروض من قوة العمل فان صاحب العمل هو الذي يحدده والعكس صحيح كما يتحدد الأجر وفقا لمفاوضات التي تحدث بين ارباب العمل والنقابات العمال وفقا لأسلوب المساومة الجماعية، او عن طريق مجالس العمال في كل منشأة.

وقد بدا اسلوب المفاوض من خلال المساومة الجماعية في بريطانيا، وباشرت الدولة تحديد الاجور بصدور **The Trade Boards act**(مجالس التجارية) سنة **1909**. كما صدر سنة **1959** قانون اخر ينظم تحديد الاجور عرفه اسم **The Wages Councils act** (مجالس الأجور)، ويقوم تدخل المباشر للدولة في تحديد الاجور على النظام انشاء هيئات خاصه تتولى تحديد الاجور الدنيا للعمال في المهن والصناعات المختلفة وكانت بذلك رائدة هذه التجربة التي اقتبسها بلدان عديدة فيما بعد[2].

وقد تم الاعتماد على نظرية الانتاجية الحدية للأجور في تحديد اهم محددات الاجور في هذه الدراسة حيث تم اتخاذ متغير انتاجية الكلية للعامل كمحدد من محددات الاجور في القطاع الصناعي (ولم يتم استخدام الانتاجية الحدية للعامل لصعوبة الحصول عليها)، كما تم الاعتماد ايضا في تحديد محددات الاجور على نظرية المساومة الجماعية من خلال الاستعانة الدراسة بمتغير انتساب العمال للنقابات العالمية كمحدد من محددات الأجور.

[1] البدوي. إسماعيل إبراهيم، "**التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي واقتصاد الوضعي**"، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت،**2004**، ص **84-83**.

[2] هذيل حسن صالح أبوحمدة، "**محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني دراسة حالة قطاع غزة**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في برامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،**2015** ، ص **36**.

I. 3. محددات الأجور.

يدخل في تحديد الاجور عدة اعتبارات اقتصادية، وتعد من المعايير الاساسية التي تدخل في تحديده نذكر من بينها[1]:

I. 1.3. الدخل الوطني:

يعبر الدخل الوطني على مؤشرات قياس الرفاهية الاقتصادية لبلد ما، باعتباره يعبر عن مجموعة من المداخيل النقدية الموزعة خلال سنة معينة حيث يحصل العمال على جزء من الدخل الوطني في شكل أجور.

كما يمكن القول ان ارتفاع الدخل الوطني عن ارتفاع حصة الأجور، وهذه الأخيرة تختلف من بلد لآخر حيث تصل في الدول المتقدمة الى 60%، اذ تساهم هذه النسبة في تحسين ظروف معيشة العمال وتحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي، اما في الدول المتخلفة فان هذه النسبة ضعيفة جدا نظرا لضعف استغلال الموارد البشرية والمادية باعتبار ان اقتصادياتها ريعية، بمعنى اعتماد شبه كلي على مداخيل البترول.

I. 2.3. الانتاجية الكلية:

تعتبر الانتاجية من العوامل الاساسية التي تؤثر على تحديد الأجور، وبالذات فيما يتصل بالطلب على العمل، لذلك فان النظرية الانتاجية الحدية تفسر الأساس في تحديد اجر العامل، اذ ان الأجر الذي يتم دفعه للعامل لا يمكن ان يفوق القيمة الانتاجية الحدية، أي لا يمكن للأجر ان يفوق الايراد الحدي الذي يحققه العامل نتيجة لعمله، ومن تم فان اجر العامل محكوم بإنتاجية و هو الامر الذي يفسره ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع قيمة الإنتاجية الحدية للعمل فيها، في حين ان انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل في الدول النامية يفسر تحديد الأجور عند مستويات منخفضة فيها.

كما تعتبر الإنتاجية من أفضل معيار الاقتصادي، حيث يحدد اجر العامل حين يتساوى مع قيمة الناتج الحدي له، الا انه في حال أصبح مستوى الأجر اعلى من متوسط إنتاجية العامل فان ذلك سيترك اثار اقتصادية سلبية على المستوى الجزئي من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقليص الأرباح المؤسسات الاقتصادية، والحد من قدرتها على دفع تكاليف الإنتاج خاصة أجور العاملين وبالتالي انخفاض الطلب على العمل، بينما على المستوى الكلي فان ذلك يؤدي لإحداث البطالة على المدى القصير وقلة الادخارات والاستثمارات على المدى الطويل.

[1] زدون جمال، **"محددات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، **2016**، ص**133**.

I. 3.3. التضخم:

يعرفه اقتصاديون بانه ارتفاع في مستوى العام للأسعار، كما يتصف باستمرارية والشمول، والمعروف ان السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، وترى النظرية الكمية ان التضخم يرجع الى الافراط في عرض النقود بما يؤدي الى الافراط في الطلب وبالتالي ترفع الاسعار، اي ان التضخم إذا زادت كمية النقود المتداولة، اضافة الى ارتفاع الاجور الذي لا يتناسب مع زيادة في الانتاجية العمل يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

II. ماهية البطالة و النظريات المفسرة لها.

تعتبر البطالة من أكبر المشكلات التي تواجهها الاقتصاديات، خاصة على مستوى الدول النامية، مما جعلها محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الباحثين والمفكرين، ونظرا لتعدد النظريات الاقتصادية مفسرة لهذه الظاهرة واختلاف وجهات النظر جعلها محل اهتمام وبحث مستمرين.

II. 1. مفهوم البطالة، أنواعها وطرق قياسها.

اختلفت مفاهيم البطالة من مفهوم لآخر، الا انهم اتفقوا في بعض المفاهيم التي سنتطرق اليها، مع ذكر أنواعها وطرق قياسها.

II. 1.1. مفهوم البطالة.

البطالة هي بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه والقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي ينتجها المجتمع سوء كانت إنتاجية أم خدمية[1].

كما تعرف البطالة بأنها حالة التي يكون فيها أولئك الأفراد المنتمون لقوة العمل والراغبون فيه والقادرون والحريصون عليه يبحثون عنه لكنهم لا يجدونه[2].

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **"أسباب وإبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في واجهتها"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، ص**27**.

[2] سيف الإسلام حسن عبد البارئ، **"البطالة"**، دار الفكر الجامعية، بدون طبعة، **2012**، الإسكندرية، ص**15**.

وهناك من يعرفها أيضا بأنها ظاهرة اختلال توازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل[1].

أما البطال (العاطل): هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل:

- أن يكون قادر على العمل.
- أن تبحث عن فرص عمل.

ومن هنا يمكن تعريف العاطل على أنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطر لتركه لأي سبب من الأسباب.

وتعرف أيضا حسب **المكتب الدولي للعمل** أنها تتكون من فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين **16** و59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى فئات التالية[2]:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون بدون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة من خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور

أما الديوان الوطني للإحصاء فيعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه مواصفات التالية[3]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين **15** و**64** سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشر إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

[1] مجيد علي الحسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الهدى النشر، ص**327**.

[2]Gaelle le guirrier-milner ,lessentiel des mécanismes de l'économie ,**4**éme édition l'extenso édition paris ,**2015**,p**55**.

[3] Office national des statistique, activité, emploi&chômage en septembre **2014**, rapport N**683**, p**15**, sur :www.ons.dz.vu **09**/**07**/**2015**.

– أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالأجراءات الأزمة للعثور على منصب شغل.

II.2.1. أنواع البطالة.

إن أنواع وأشكال البطالة مختلفة ومتعددة ومن الصعب حصرها جميعا ومن أهم هده الأنواع ما يلي:

1.البطالة الدورية: المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة الارتخاء وإنعاش (الرواج الاقتصادي)، بحيث تنشط عمليات الإنتاج –البيع–التبادل ويزيد حجم كل من الدخل، الناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقيمة الرواج، وذلك عندما تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل. أما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية في حفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم إنفاق الاستثمار، مما يؤدي الى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل، تسريح العمال، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة، وهو ما يعرف بالاقتصاد الوطني حاليا في أيطار إصلاحات الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق تدريجيا، ويتجسد ذلك مع بداية خوصصة القطاع العام[1].

2.البطالة الاحتكاكية: تتمثل في أن الباحث عن عمل ينتقل من منطقة إلى أخرى، وان يكون المؤهل على التخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة، ويرتقي في مؤهله إلى مؤهل الجامعي، لكنه يبحث عن عمل ولا يجده لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه فرصة ليعمل لديه، ويسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن عمل[2].

3.البطالة المقنعة: يقصد بها تواجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة الإنتاجية، ولذا يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغيير في النتائج الكلية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في قطاع صناعي وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعيين خارجين في وجود فرص عمل. ويمكن القول ان البطالة المقنعة هي حالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفر او سالب او ضئيلا بدرجة لا تكاد تذكر، والواقع إن إصلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول صناعية أو النمو في الأقطار النامية[3].

---

[1] نصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، بدون طبعة، ديوان الوطني للمطبوعات، **2010**، الجزائر، ص**50** ص**51**.

[2] خالد الزاوي، "**البطالة في الوطن العربي**"، الطبعة الاولى، مجموعة نيل العربية، **2004**، مصر، ص**20**.

[3] محمد علاء الذين عبد القادر، "**البطالة**"، ناشر المعارف جلال وشركائه، الاسكندرية ص**03**.

4.البطالة الإجبارية: وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ضل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل عام أي إن اختياره أو إرادته والتي يتم فيها استغناء عن العاملين بطردهم من مناصبهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويبحث الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمال ولا يجدونه، بحيث يكون عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور النقدية أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل[1].

5.البطالة الموسمية: المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في الصناعات الخاصة، وهذه البطالة نشأت لتغيير الطلب على العمل نتيجة لتغيير أخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة التي تشغل العمال في أوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى. ففي جنوب الجزائري الذي لا يشهد إقبالا للسياح الأجانب في فصل الصيف إذا يوظف العمال من طرف الوكالات السياحية ويتعطلون في الفصول الأخرى[2].

6.البطالة الهيكلية: وهي نوع من التعطل يصيب جانب من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي ترجع الي تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و القدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل، وهذه التغيرات قد تكون راجعة الى تغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير في الفن الإنتاجي المستخدم في الإنتاج هذه المبيعات او التي تغيرات في سوق العمل نفسه .أو بسبب انتقال الصناعات إلى مناطق جديدة، ويعتبر هذا النوع من البطالة من اخطر أنواع البطالة حيث إن التعطل لأسباب هيكلية يجد صعوبة في لحصول غلى فرصة عمل كما آن فرصة البحث عن عمل قد تطول، وأيضا فان العوامل التي أدت إلى عدم حصوله على فرصة عمل قد يصعب حلها والتغلب عليها في الأجل القصير[3].

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، "**أسباب أبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد المجتمع ودر الدولة في مواجهتها**"، مرجع سبق ذكره، ص**03**.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، مرجع سبق ذكره، ص**53**.

[3] صلاح محمد عبد الحميد، "**أزمة البطالة**"، مرجع سبق ذكره ص**12** ص**13**.

II.1.3. قياس البطالة.

للعلم بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فأنه من الأحسن حساب معدل البطالة، والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس به نسبة عدد العاطلين، وتختلف طريقة قياس البطالة من دولة إلى أخرى، باختلاف معايير متعددة في ذلك وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي[1]:

- الفئة العمرية المستعملة في التعريف.
- الفترة الزمنية للبحث عن عمل.
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد والإفراد الذين لا يعملون بصفة غير منتظمة، وهذا ما يسمى بالعمالة الموسمية المؤقتة.

ويمكن قياسها أيضا من ناحيتين (رسمية، علمية):

من ناحية قياس البطالة الرسمية: يكون حسب معدل البطالة، وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى عدد الكلي المشاركين في القوى العاملة في فترة زمنية معينة ويمكن قياسها فيما يلي[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} * 100$$

ومن هنا نشير إلى أن قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل أي:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

وأن مكونات قوة العمل في العمل هي:

- العاملون: الأفراد الذين يعملون لدى غيرهم أو الذين يقومون بأعمال خاصة.
- العاطلون: هو عبارة عن كل فرد قادر على العمل ويبحث عنه.

[1] سليم عقون، **"قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة فرحات عباس، سطيف، **2009**، ص**10**.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **"البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"**، مرجع سبق ذكره، ص**48**ص**49**.

قياس البطالة العلمي: ان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، ويكون المعدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخم ونذكر ما يلي[1]:

إذا كان معدل البطالة والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الاسعار وليكن **0.5**مثلا:

قوة العمل وفقا لمفهوم العلمي **0.95** (من قوة العمل الكلية).

قوة العمل * معدل البطالة = حجم البطالة

وهذا المقياس يأخذ في حساباته لكل انواع البطالة في المجتمع سواء كانت البطالة سافرة، جزئية، مقنعة، وغيرها.

II.2. اسباب البطالة واثارها.

تعتبر ظاهرة البطالة من ظواهر الاقتصادية التي تمس الفرد والمجتمع، حيث يترتب عنها عدة اسباب واثار نذكر منها ما يلي:

II.2.1. أسباب البطالة.

ان مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وانما مشكلة سياسية تعليمية ايضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين او قطاع محدد او جهة بحد ذاتها، بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة القطاعات المجتمع واجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة تتمثل فيما يلي[2]:

-الزيادة الهائلة في عدل نمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة ومتوسط الاعمار.

-التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي ادى الى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.

-قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم النمو فرص عمل بنفس معدل نمو السكان.

-الاقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.

-الزيادة المطردة في اعداد الخرجين بمعدلات متضاعفة عما كانت عليه في السنوات الماضية.

---

[1] محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، دار الجامعية ،**2008**، الإسكندرية، ص**27**.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، "**اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**"، مرجع سبق ذكره، ص**20**.

-الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية.

-التوقف عن سياسة تعين الخرجين حتى في بعض الكليات التي كانت يتم تعيين خرجها إلزاميا مثل كلية التربية.

-اختيار التكنولوجيا للوقت والجهد وانجاز الاعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة اقل جعلها تحل محل الانسان.

II.2.2. أثار البطالة.

يترتب عن البطالة العديد من الاثار السلبية سواء على مستوى الافراد العاطلين او على مستوى المجتمع ككل، ونذكر منها ما يلي:

أ. الأثار الاقتصادية: تترتب عن البطالة اهدار جزء من الموارد المجتمع، و انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به من هؤلاء العاطلين، فضلا عن زيادة حجم البطالة بالمجتمع ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون ان تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي الى زيادة معدلات التضخم، وهذا الامر بدوره يعوق عمليات بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي ،كما يترتب عن البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسب انخفاض ارادات الدولة من ضرائب نتيجة لانخفاض دخول فضلا عن زيادة مدفوعاته في صورة اعانات البطالة او الدعم لتوفير ضروريات لهؤلاء العاطلين[1].

ب. الأثار الاجتماعية والنفسية: ان البطالة تؤثر على حالة النفسية الاجتماعية للفرد، بحيث يظهر عليه الاحباط وعدم الثقة بالنفس، ويزداد هذا الشعور كلما زادت البطالة بحيث يؤثر هذا الشعور على العاطل ويدمره، وخاصتا شعوره بالانتماء الذي يعطيه الحق في فرصة عمل و اذ لم يحصل عليها لسبب او لآخر يفقده، ليس بسهولة اقناعه بالتعاون والتجاوب مع برامج التنمية في البلد، ومن هنا يمكن للبطالة التأثير على الحالة النفسية والاجتماعية وذلك يؤدي الى الانتحار والأجرام[2].

[1] محمد ألسريتي، على عبد الوهاب نجا، **"نظريات الاقتصادية الكلية"**، مرجع سبق ذكره، ص **322**.

[2] مجيد علي الحسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **"مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي"**، مرجع سبق ذكره، ص**333**.

II.3. نظريات التقليدية المفسرة للبطالة.

تبنى هذه النظريات على أساس فكرة وجود سوق تنافسي للعمل، بحيث تتقاطع فيه منحنيات العرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل وذلك يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل، وسنتطرق الى هذه النظريات كآتي:

II.3.1. النظرية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات الأساسية منها: مرونة الأسعار والأجور، سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، بما فيها عنصر العمل. وأوضح الفكر الكلاسيكي انه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فان مرونة كل من الأجور تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، وبتالي فان البطالة تمثل حالة مؤقتة، وتؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل[1].

II.3.2. النظرية النيوكلاسيكية:

اعتمد هذا التحليل على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. ويتركز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة، وأهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة[2].

II.3.3. النظرية الكينزية:

تتلخص أهم أفكار الكينز في مجال التحليل والتفسير في العناصر التالية [3]:

- ✓ ضرورة اهتمام بجانب الطلب الكلي، الذي يؤكد على ان مشكلة هي مشكلة العرض وليس مشكلة الطلب.
- ✓ معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد، وذلك بالاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالمشاكل الاقتصاد الجزئي.

---

[1] شلوفي عمير، **"التضخم والبطالة وعلاقتها بالنموالاقتصادي"**، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ، الاقتصاد الكمي، **2014**جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،ص**76**.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **"البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"**، مرجع سبق ذكره، ص**22**.

[3] بن جيمة عمر، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"** ، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، تخصص ادارة الافراد وحوكمة الشركات، ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،**2011**،ص**68**.

✓ افتراض ان الكثير من الأسعار تخضع للجمود.

III.علاقة بين الأجور و البطالة.

لقد تم تطرق الى العلاقة القائمة بين الأجور والبطالة من قبل العالم فليبس والتي وضحها من خلال منحنى الذي حمل اسمه والذي يعتبر كأداة لسياسة الاقتصادية، بالإضافة الى وجود نظريات اقتصادية التي تطرقت الى هذه العلاقة ونذكر منها ما يلي:

III.1. علاقة ويليام فليبس.

ان تخفيض البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في اي اقتصاد (تحقيقا للتوظيف الكامل للموارد بما فيه العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف في يكون على حساب أهداف اخرى لا تقل اهمية، وفي مقدمة هدف الاستقرار المستوى العام للأسعار، فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول اضافية تتحول الى قوة شرائية تزيد الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الانتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الاسعار[1].

III.1.1. الاساس الإحصائي لفليبس:

الهدف من دراسة فليبس هو التأكد فيما إذا كانت دلائل الإحصائية تدعم فرضيات بان معدل تغيير معدل الأجور النقدية بمستوى البطالة، معدل تفسيرها، باستثناء أو فور انتهاء سنوات التي يحدث فيها ارتفاع سريع في الأسعار الواردات[2]:

- يرى فليبس انه عندما يكون الطلب على العمل مرتفع مع وجود عدد قليل من العاطلين، فان أصحاب العمل سيحاولون رفع معدل الأجور، ودالك بمنحهم اجر أعلى من المعدل السائد.
- ويرى أيضا أن معدل تغيير الطلب على العمل يؤثر على تغيير معدل الأجر، وبالتالي ارتفاع أنشطة الأعمال بنشاط أكبر عن سنة التي يكون متوسط نسبة البطالة نفسها لكن الطلب غير مرتفع.

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، "**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، **2010**، ص**194**.

[2] سمية بلقاسم، "**اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع تطبيق احصائي على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل اطروحة الدكتوراه، علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد مالي، جامعة باتنة،**2017**، ص**117**.

III.2.1. الصيغة العامة لمنحنى فليبس:

بعد العمل الإحصائي الذي قام به فليبس يمكن كتابة الصيغة العامة للمنحنى كما يلي[1]:

$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

W:معدل تغيير الاجور. $\mathbf{U_t^{-1}}$:مقلوب معدل البطالةفي الفترة

$\mathbf{a_0}$:ثابت يحدد موقع منحنى فليبس. $\mathbf{a_1}$:انحدار(ميل)منحنى فليبس.

منحنى رقم(1): منحنى فليبس.

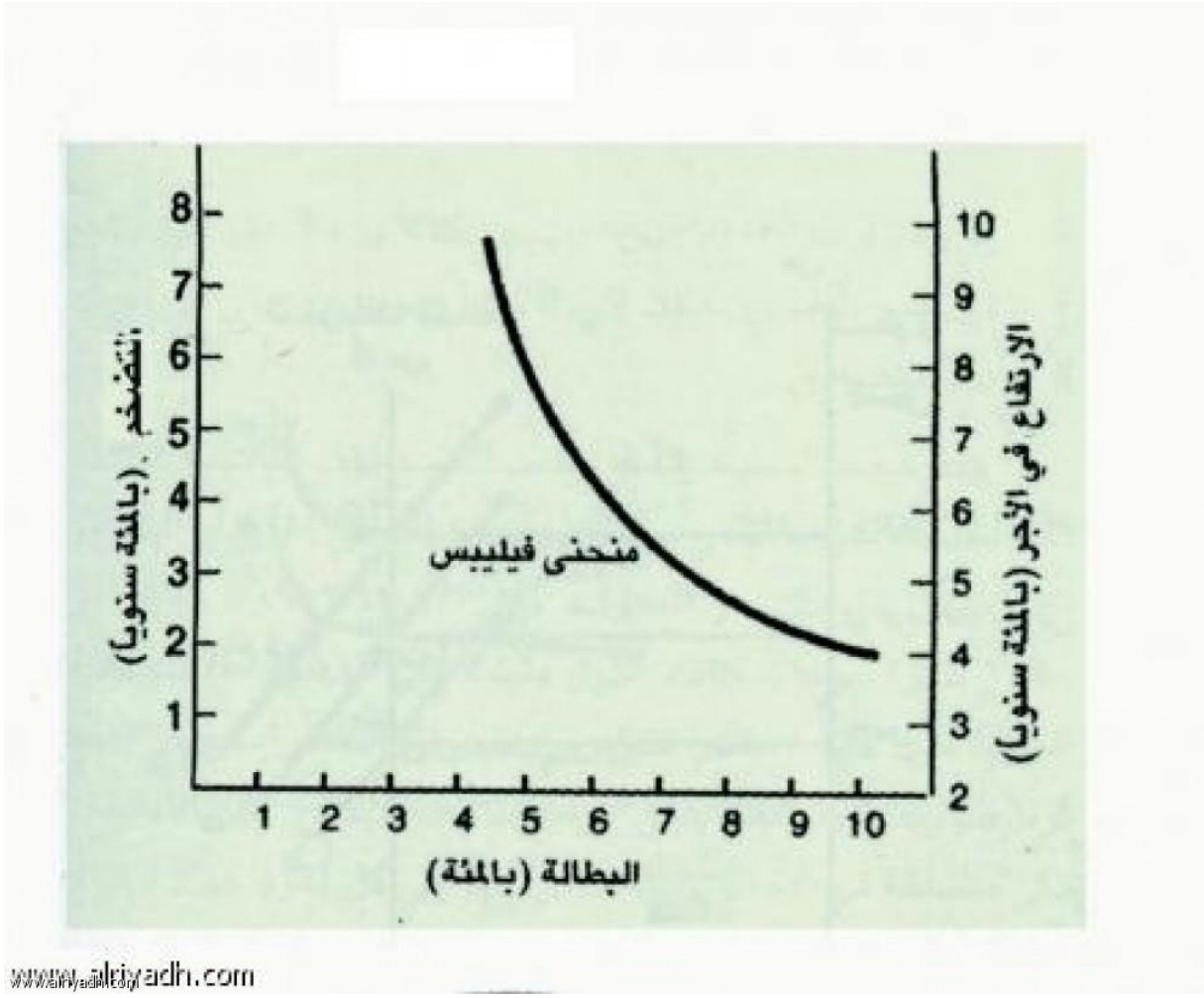

مصدر: محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص194.

[1] سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني، الاردن،**1994**، ص**864**.

وحسب منحنى فليس هناك علاقة عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسم ومعدل البطالة، فعند ارتفاع الطلب الكلي يعمل المنتج على زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على توظيف عناصر الإنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس بالتالي على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار السلع والخدمات، اي ان هنالك علاقة عكسية بين البطالة والأجور[1].

III.2. عرض على العمل.

ان العنصر البشري هو عنصر المهم لدراسة عرض العمل، فالأمر لا يعتمد على العوامل المادية(الأجور) كما هو بالنسبة لباقي السلع التي يعتمد عرضها الى حد كبير على أسعرها.

III.2.1. مفهوم عرض على العمل.

يعرف عرض العمل على انه عدد عاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء اجر معين[2].

كما يعرف ايضا على انه مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء اجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[3].

III.2.2. محددات العرض.

تتمثل محددات العرض فيما يلي[4]:

- **قرار المشاركة في قوة العمل**: أي قرار استغلال الوقت في العمل مقابل اجر.
- **عرض ساعات العمل**: غالبا ما يقاس عرض العمل بساعات عوضا بعدد العمال.
- **عرض المهارات (الاستثمار في رأس المال البشري)**: إن التزايد في عرض مهارات يزيد العرض الفعلي من العمل يجعل العمل أكثر إنتاجية.
- **تفضيلات الأفراد والحل الركني**: للأفراد منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ والدخل النقدي، ويعتبر كل منهما عن مستوى معين من الاشباع ويختلف ميل كل هده المنحنيات باختلاف الأفراد، فالأفراد

[1] وديع طروس، "**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب،2010، طرابلس، ص202.

[2] مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر،**2007** الاردن، ص**77**.

[3] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص**77**.

[4] زدون جمال، "**محددات الانتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص**147-148**.

ذوي التفضيل الاكبر لساعات اضافية من وقت الفراغ يكون المنحنى لديهم أكثر ميلا من الافراد ذوي التفضيل الاقل لساعة اضافية من وقت افراغ.

III.3. الطلب على العمل.

ان الطلب على العمل يكتسب أهمية أكبر من جانب العرض، فمستوى التو ضيف في اي اقتصاد يتحدد أساسا بمستوى الطلب على عنصر العمل أكثر ما يتحدد بعرض العمل.

III.3.1. مفهوم الطلب على العمل.

الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل وان أصحاب العمل يستأجر العمال بغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته[1].

III.3.2. محددات الطلب على العمل.

اذا كان الطلب على العمل هو القوة المسيطرة على العمل فانه لمن المهم ان تنقص العوامل التي تؤثر على الطلب المشروعات على العمل من اهم هذه العوامل ما يلي[2]:

- **معدل الأجر**: يعتبر من العوامل الاساسية التي تحدد الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد وتختلف درجة تأثيره على الطلب باختلاف مرونة عرض تلك العناصر.
- **مرونة الاحلال بين العمل والعناصر الاخرى**: تتوقف على مرونة الاحلال بين العمل وعناصر الانتاج المشتركة معه في عملية الانتاج.
- **مستوى الطلب في سوق المنتجات**: ان انخفاض معدل الأجر لا يضمن زيادة الطلب على العمل، حيث يجب ان يكون الطلب الكلي كافي لاستعاب الانتاج الجديد الذي سيصحب الزيادة في العمالة.
- **الفن الإنتاجي المستخدم**: يعني استخدام طرق انتاجية كثيفة راس المال يعني معامل العامل الى الناتج يكون منخفض وبالتالي زيادة معينة في الانتاج تصطحبها ذلك زيادة بسيطة في الطلب على العمل.

[1] مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، مرجع سبق ذكره، ص**32**.

[2] جمال زدون، "**محددات الانتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص**153**.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة النظرية للأجور والبطالة والعلاقة بينهما، تبين لنا ان البطالة هي ظاهرة اختلال في توازن سوق العمل، بحيث تمثل جزءا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهي ظاهرة سلبية تنجم عن عدة اسباب منها اخفاق خطط التنمية، النمو الديمغرافي وغيرها من الاسباب مخلفة اثارا سلبية، منها الهدر الكبير في الموارد الانتاجية البشرية غير مستعملة، انخفاض مستوى الدخل، الفقر.

اما الأجر فهو المقابل النقدي الذي يدفع للعام مقابل ساعات العمل، فهو يلعب دورا هاما في التطورات الاقتصادية من خلال ارتفاع الطلب الكلي، بحيث توجد عدة عوامل في تحديده كالبطالة، الاستثمار... ، وقد اظهرت لنا الدراسة وجود علاقة بين الأجور و البطالة حسب منحنى فليبس الذي اكد و جود علاقة عكسية بينهما.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسات سابقة.

مقدمة الفصل:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الأجور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، في كونها تحدد المستوى المعيشي للفرد وتؤثر على رفاهيته، الا ان هناك عدة عوامل تتحكم فيها وتحددها كما أشرنا الى ذلك انفا من بينها البطالة التي تعد من أخطر المشكلات التي تواجها الاقتصاديات العالم لما لها من اثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فالبطالة تسير بالاتجاه عكسي للأجور هذا ما تم تأكيده من خلال النظريات التي تطرقت للعلاقة القائمة بينهما.

سنجرب من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت موضوع الأجور او البطالة كأحد عناصرها، وسعت لإيجاد تفسير وحل منطقي للعلاقة الناشئة بينهما ومعرفة مختلف وجهات النظر التي تناولت الموضوع.

حيث تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الدراسات المحلية.

المبحث الثاني: الدراسات لدول عربية.

المبحث الثالث: للدراسات اجنبية.

I. دراسات وطنية :

1.I. دراسة قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة[1].

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم والبطالة، وقد حللت الى عدة تحاليل حيث التحليل الكلاسيكي الذي يرى ان المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل لعناصر الانتاج وان المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما ان مرونة الاجور او الاسعار كفيلة بتوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد البطالة في المجتمع واذا وجدت فهي اختيارية وان البطالة الاجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد حفظ مستويات الاجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن.

اما نظرية الكلاسيكية ترى ان الاجور عدم تكون مرنة في اتجاه صعودي بسبب وجود النقابات العمالية وانه حتى إذا كانت الاجور مرنة في الاتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التوظيف الكامل لأنه انخفاض الاجور سوف يترتب على انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض مستوى الانتاج وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة او زيادتها، اما منحنى فيليبس فوضح ان معدل التغير في الاجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية.

ووفقا لتحليل فريدمان فان العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل الاجور هي ظاهرة قصيرة الاجل وليست طويلة الاجل، ومن هنا نجد ان وجهة النظر فريدمان تتفق مع الفكر كلاسيكي.

وقد اعطى هذه الدراسة صورة قياس العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة**–2013)** (**1990**بناء على ادوات واساليب احصائية مستخدمين بذلك اختبار السببية لجرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط وقد كانت النتيجة عدم وجود سببية بين الاجور والبطالة كما ان العلاقة بينهما هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، وعليه يمكن القول ان المتغيرين مستقلين، وهي تخضع لنفس التفسير الكلاسيكي والكينزي، الذي وجدوا انه لا يوجد علاقة بين الاجور والبطالة.

[1] دراسة قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة، "**البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين ظاهرتين (1990–2013)** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد **11**، الجزائر، **2014**.

I.2. دراسة فراجي فاطمة، يمني اميرة حنان[1].

و التي هدفت الى التعرف على ظاهرة التضخم وعلاقته بالأجور حيث قسم الفصل الاول الى ثلاث اجزاء التالي:

الجزء الاول: تناول الظاهرة التضخم، تطرق الى مفاهيم خاصه بهذه الظاهرة، واهم اثار الناجمة عنه، وانواعه وطرق قياسه وكذا اهم النظريات المفسرة له .

الجزء الثاني :فيتضمن الدراسة نظرية الاجور انطلاقا من تعريفها، انواعها، واساليب تحديدها، وبعض النظريات الحديثة المفسرة لها اضافة الى اهم محدداتها .الجزء الثالث: وهو الجزء الاخير تناول فيه بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مدروس سواء كانت في الجزائر او حالة دول اخرى.

اما الفصل الثاني تمثل في دراسة تحليلية وصفية قياسية تتمثل في تحليل المعطيات وبيانات خلال الفترة المدروسة، وذلك لتوضيح اهم التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة، كما حاولوا توضيح العلاقة التي تربطهما اما في الشق الثاني فقاموا بدراسة قياسية للعلاقة بينهما وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير واستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير على المدى الطويل.

وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بمعدل البطالة ان التأثير الايجابي (علاقة طردية)، حيث ان ارتفاع معدل البطالة يؤدي الى ارتفاع الاجور.

[1] دراسة فراجي فاطمة، يمني اميرة حنان، "**العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980–2014)**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د" في العلوم الاقتصادية، **2017**.

I.3. دراسة زدون جمال[1]2013.

هدفت هذا البحث الى دراسة وتحليل محددات الانتاجية والاجور في القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة **1980-2013** حيث قسمت الدراسة الى جزئين:

الفصل الاول: الجزء الاول هو عبارة عن جزء النظري، وقسم بدوره الى فصلين الفصل الاول تطرق الى مفاهيم عامة للإنتاجية وطرق قياسها التي تمثل الانتاجية بصفة عامة على انها علاقة او نسبة للمدخلات والمخرجات اي الناتج الدي نحصل عليه، مفهوم الكفاءة والفعالية واهمية القياس الانتاجية ومتطلبات وضرورة على تطبيق قياس الانتاجية لأنها تساهم على زيادة الناتج الوطني.

اما الفصل الثاني فتطرق مجددات الانتاجية العوامل المؤثرة فيها وعلاقتها مع متغيرات الاقتصادية كالتضخم الاجور والاستثمار الاجنبي، عرض النقود والبطالة، وزيادة الانتاجية في اي مستوى من مستويات الاقتصادية هو محصلة هذه العامل متشابكة ومتداخلة مع بعضها.

اما في الجزء الثاني فخصصه للدراسة التطبيقية حيث تطرق الى عرض مفصل لطاع الصناعة في الجزائر، والى عرض تحليل الانتاجية والاجور ومحدداتها، وختم هذا الجزء بدراسة قياسية لمحددات الانتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر باستعمال النموذج الانحدار الذاتي ذات فترات ابطاء موزعة **ARDL**، واظهرت نتائج التقدير المعنوية التأثير الايجابي للأجور والانفتاح التجاري ومعنوية التأثير السلبي لسعر الصرف الحقيقي والتضخم في المدى القصير والطويل ما عدا متغير الأجور، فقد لوحظ وجود علاقة طردية غير معنوية في المدى القصير، اما باستعمال منهجية التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن فقد اظهرت النتائج التقديرية معنوية تأثير ايجابي للبطالة حيث ان ارتفاع البطالة يؤدي الى ارتفاع الأجور،كما قام بتقدير العلاقة باستخدام السببية لغرانجل حيث اتضح وجود علاقة سببية بين الاجور والانتاجية في اتجاه واحد. ويتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي علاقة طردية بين الاجور والبطالة.

[1] زدون جمال، **"محددات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، **2016**.

I.4. دراسة دحماني محمد ادرويش[1].

حيث قسمت الدراسة الى ثلاث اجزاء:

الجزء الاول: تطرق بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة مع اعادة النظر في كثير من التعاريف المرتبطة بسوق العمل.

الجزء الثاني: فقد خصص لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة.

الجزء الثالث: عرض مفصل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومواجهة البطالة ودراسة تطبيقية على ثلاث مستويات، حيث قام اولا باختبار قانون اوكن (**okun'slaw**) باستخدام الطرق قياسية حديثة (منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**ARDL** ، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية)، واختبار السببية قرانجر تبين وجود الارتباط بين المتغيرين بالرغم من وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الامد بينهما (معدل البطالة قد يستجيب الانخفاض بالنسبة ضعيفة جدا حتى لما تكون معدلات النمو مرتفعة).

وفي المرحلة الثانية قام بتفكيك السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح **HP**) وقد تبين ان البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وان السياسات الاقتصادية الحالية يمكن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمس جزءاً صغيرا من البطالة الكلية. كمرحلة ثالثة قام بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا التقدير طلب بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديمغرافية على التغير معدلات البطالة في الجزائر، وتبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، وكذا ارتفاع الأجور على معدلات البطالة.

[1] دراسة دحماني محمد ادرويش، "**اشكالية التشغيل في الجزائر: محاوله تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، **2013**.

I.5. دراسة محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة[1].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (**1990–2010**)، وللإحاطة بهذا الموضوع قموا بتقسيم البحث إلى أربع أجزاء رئيسية: الإطار المفاهيمي للبطالة، الإطار النظري للبطالة مع التطرق إلى تحليل واقع البطالة في الجزائر وبناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية والمتمثلة في نماذج الانحدار، ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

– الإطار النظري: من خلال بعض النظريات الاقتصادية، وبعض النماذج السابقة حول البطالة عدة متغيرات يمكن أن تؤثر في معدلات البطالة من اهمها: (الأجور الحقيقية، الإنتاجية، النمو الاقتصادي، والناتج الداخلي المحلي، إجمالي القوى العاملة (عرض العمل)، الاستثمارات المباشرة، سعر الفائدة الحقيقي، الإنفاق الحكومي، احتياطي الصرف، معدل التضخم).

وتتمثل النتائج متوصل اليها في هذا البحث الى ان معدل الأجور له دور كبير في تحديد معدلات البطالة في الجزائر، وهو تغير عكسي فكلما ارتفعت أجور انخفضت البطالة.

I.6. دراسة حمادي خديجة[2].

حيث تعرضت الى ظاهرة التضخم التي تعبر عن ارتفاعات المستمرة للأسعار الناجمة عن اسباب متعددة تتمثل في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الناتج عن الافراط في الاصدار النقدي بالإضافة الى ارتفاع تكاليف الانتاج والتي تعود اساسا الى ارتفاع الكتلة الاجرية, وتؤثر هذه الاسباب في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من حيث اعادة توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب المشاريع والمستثمرين على حساب الفئات التي تتلقى مداخيلا ثابتة والمتمثلة في الاجور والمرتبات كما اثر سلبا على ميزان المدفوعات وهيكل الانتاج مما يتطلب البحث على سبل مكافحته باتخاذ جملة من التدابير والاجراءات النقدية والمالية، كما تطرق ايضا الى موضوع الاجور من خلال دراسة تطور النظريات المفسرة لتحديد الاجر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي المجسد في افكار الاقتصاديين الذين ينتمون الى

[1] دراسة محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، "**تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010–1990)**"، مداخلة، جامعة مسيلة، الجزائر.

[2] دراسة حمادي خديجة، "**علاقة التضخم بالأجور خلال للفترة(2005–1970) دراسة قياسية اقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير لعلوم الاقتصادية، جامعة جزائر،**2009**.

المدارس الاقتصادية المختلفة حسب التسلل التاريخي لها، وقد كان الاسلام سباقا في هذا المجال حيث حدد شروطا تحمي العامل وتضمن له مستوى معيشي لائق، كما تعرض الى المحددات الاقتصادية للأجور والمتمثلة في الدخل الوطني، البطالة والانتاجية. وانهت دراستها بعرض العلاقة بين التضخم والأجور ودور هذه الأخيرة في تشكيل حلقة أجر من خلال عملية المقايسة وتم دراسة التطورات التي مر بها منحنى فليبس على امتداد مراحله المختلفة والانتقادات التي تعرض لها مع مطلع السبعينات اين تزامن ارتفاع معدل التضخم مع ارتفاع معدل البطالة وختم هذا الفصل بتحديد دور الحكومة في مراقبة الأجور وتقدير معدلاتها بما يتناسب مع مستويات الاسعار السائدة، وكان الهدف من هذه الدراسة قياس درجه تأثير المتبادل بين الاجر والتضخم من خلال تقدير حلقه الاجر في الفترة (**1970-2005**) وتحديد النتائج المترتبة عنها وذلك بتقدير علاقة فليبس التقليدية وتطورها عبر الزمن .تستخدم هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج، اتضح من خلالها وجود علاقة متبادلة بين التضخم ومعدل نمو الأجور وقد بين اختبار **Chow** النموذج مستقر، كما قامت بالتقدير الاني لحلقة الاجر، واخذ بعين الاعتبار المراحل المختلفة لتحديد الاجور واخضع النموذج لتقنية المحركاة التي بنيت قدرة النموذج على التنبؤ المستقبلي، وكانت نتائج الاختبار مقبولة كما بينت نتائج اختبار وجود علاقة طردية بين التضخم الاجور في الاقتصاد الجزائري، وقد تناول ايضا اختبار الاحصاء لعلاقة فليبس التي بينت ان هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الاجور.

I.7. مولود حشمان[1].

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الأجور في الجزائر حيث قام الباحث في البداية بتعريف وتقديم كل ما هو متعلق بموضوع الأجور، ثم انتقل إلى تقديم مختلف النظريات التي تتناول موضوع الأجور التقليدي منها والمدينة واسهما في نظريات رأس المال البشري كونها تعالج لب الموضوع، ثم عالج حالة اقتصاد الجزائر من خلال بعض مؤشرات وسوق العمل والسياسة الجارية لتنتهي في الأخير إلى دراسة قياسية باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، حيث قدر نموذج رأس المال البشري "نموذج مستقر" وقياس مدى توافق هاد النموذج في الاقتصاد البشري الجزائري حيث أظهرت النتائج ارتباط الأجور بكل من الإنتاجية، البطالة، لتضخم والاستثمار في الموارد البشرية إضافة إلى الناتج الداخلي الخام.

[1] مولود حشمان، "**محددات الأجور في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، **2000**.

II.دراسات لدول العربية :

1.II. دراسة ماجد حسني صبيح[1] .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبين معدلات الاجور الحقيقية للعاملين بالأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف على اتجاهات التطور خلال الفترة المدروسة .حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج وصفي في تحليل البيانات معدلات التضخم والاجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما اعتمدت على تحليل الارتباط بيرسون للاختبار فرضيات الدراسة والوصول الى النتائج، وتقوم الدراسة بتحليل علاقة الارتباط بين معدلات الأجور الحقيقية (اليومية) للعاملين باجر في الاقتصاد الفلسطيني تبعا لثلاثة مستويات جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، ومستوى الضفة الغربية، ومستوى قطاع غزة كل على انفراد، تجدر الإشارة الى ان الباحث قد حاول استخدام تحليل الانحدار، الا ان السلسلة الزمنية لم تكن كافية ولم تسمح بإجراء هذا المستوى من التحليل، أظهر تحليل اختبار بيرسون للارتباط وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين الرسم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الاجر الحقيقي مستوى ثقة **1%** على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث ، ووجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي معدل الاجور ومعدل البطالة.

2.II. ذو النون محمد حامد عثمان[2] .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم نظريات الأجور التي تشرح متطلبات تحديد الأجور والعوامل المؤثرة عليها، وإلقاء الضوء التطور التاريخي للأجور في السودان وسياستها وهيكلتها، ولقد تم تحديد تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور واتجاه العلاقة بينهما وهي البطالة المستوى العام الأسعار والإنتاج قوة العمل، عرض النقد وسعر الصرف، بهدف صياغة نموذج قياسي ضم خمس دول، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتحليل الانحدار باستخدام برنامج **Eviews** خلال الفترة الزمنية **1970 –2009** واستخدمت الدراسة منهج الوصفي

---

[1] ماجد حسني صبيح، "**تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة(2004–2013)** "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، فلسطين، يناير **2015**.

[2] ذوالنون محمد حامد عثمان،"**اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الأجور في السودان دراسة قياسية(1970–2009)**"، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الثامن سبتمبر **2013**.

التحليلي في الجزء النظري ومنهج التحليل الكمي في تقدير اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الأجور في السودان وأظهرت نتائج هده الدراسة في وجود علاقة طردية بين الأسعار والأجور، فارتفاع الأسعار أدى إلى ارتفاع الأجور وهنالك علاقة عكسية بين الأجور والبطالة فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل كلما قلت الأجور.

II.3. صطوف الشيخ حسين[1].

خلال هذه السنة قام الباحث بتحليل مشكلة البطالة في سوريا من خلال تعرفه على أنواعها ومفاهيمها حسب النظريات الاقتصادية، كما ناقش في تعريف منظمة العمل الدولية واقترح معايير على مستوى محلي للبطالة، وندرس أيضا الخصائص الفردية والأسرية لمشكلة البطالة، كما حللت البطالة المقنعة والعمالة الناقصة وباعتبار البطالة ناتجة عن الخلل في سوق العمل فهي تحلل سوق العمل من جانب العرض والطلب وعملية التوازن بينهما، كما إنها تطرقت إلى نموذجين رياضيين يعتمدان على الاقتصاد القياسي حيث يحلل كل منهما العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في البطالة، وتم التركيز فيه على متغيرات التالية: حجم إنتاج محلي حقيقي ومعدل نموه، حجم الأجور ومعدل نموها، حجم الاستثمار ومعدل نموه، حجم السكان ومعدل نموه، أيضا برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبعد بناء النموذج القياسي تم التوصل إلى:

- اظهر النموذج القياسي الأول بان أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الناتج المحلي الحقيقي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وان العلاقة طردية بين سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة.
- اظهر النموذج الثاني بان معدل البطالة يخضع لكل من معدل الأجور ومعدل نمو السكان ومؤشر السياسة العامة.

[1] صطوف الشيخ حسين، "**البطالة في سوريا 1994–2004**" ، المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، **2007**.

III.دراسات دول الاجنبية :

III.1.David umoru and M.anyiwe[1].

قام الباحثان بفحص ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا ودلك باستخدام نموذج التصحيح الخطأ لفترة **27** سنة، حيث أوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود تضخم ركودي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة وعليه فان هنالك علاقة موجبة أيضا بين البطالة التضخم منذ سنة **1986** ،مما يبطل فرضية منحنى فيليبس في نيجريا ذلك ما يبين أن هناك علاقة موجبة أيضا بين البطالة والأجور, ومن العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركود في نيجيريا تبني استهذاف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية، وتواجد فائض كبير في اليد العاملة في البلاد مما يؤدي إلى الجمود في السوق وهيكل الأجور في الاقتصاد.

III.2.Rajarshi mitra[2].

في هذه الدراسة قامت الباحثة بإعادة تقدير منحنى فليبس لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وفحص حساسية الأجور التغيرات في معدلات البطالة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (**1970–2012**) وقد تم استخدام كل من اختيار جذر الوحدة من اجل فحص استقرارية المتغيرين، واختيار التكامل المشترك لجوهانسون، واختيار السببية لجرا نجر.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تتمثل في:

– لم يشر اختبار السلبية لجرا نجر إلى أي دليل لوجود تأثير سلبي بين المتغيرين، بينما تم تحديد علاقة تكاملية، حيث أشار تحليل التكامل المشترك إلى انخفاض **1 %** في معدل البطالة يؤدي إلى زيادة **0.15 %** في معدل الأجور وعليه هنالك علاقة عكسية بين الاجور والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن استثمار هذه العلاقة في المدى الطويل ارتفعت الأسعار أسرع من الأجور.

[1] David umoru and M.anyiwe, « Dynamics of inflation and unemployment in a vector error correction model »,Research on humanities and social sciences, vol**3**, N**3**, **2013**.

[2] Rajarshi mitra, « the U.S Phillips curve: new empirical estimates », 12th Eurasia bisness and economics society (EBES) Singapore; **9\11\2014**.

– تم تقدير أن معدل البطالة **3% – 4%** في اقتصاد الولايات المتحدة يترافق مع معدل الأجور الذي يتراوح بين **2.6% – 3%** كما أن معامل الانحدار السلبي (**–0.16**) يقدم دليل قوي ضد منحنى فليبس العمودي ويوضح الكافة المنخفضة لتخفيض الاجور والبطالة، وبإمكاننا تخفيض البطالة بواسطة سياسة نقدية توسعية وبتكلفة هامشية فقط في معدل الأجور.

III.3.Hognal ; Vincent[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقة بين التضخم والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (**1960–2000**) حيث تم استخدام نموذج قياس في اختبار العلاقة واستخدام البيانات الربعية الاقتصاد الأمريكي وبافتراض أن معدل البطالة ثابت لهذه الفترة، توصلت الدراسة إن كلا من التضخم في الفترة السابقة ومعدل البطالة للفترة الحالية ذات دلالة احصائية للتأثير على معدل التضخم للفترة الحالية كما وجدت هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم وأهمها التغيرات التي يتحدث في أسعار الواردات وأسعار العملة والأجور وبالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية.

III.4.William. R. Hart and Thomas. E. Hall[2].

في هذه الدراسة قام باحثان **Hall** و**Hart** بتقدير منحنى فيليبس الخاص بلسام ويلسون وسولوا باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي والتي كانت متوفرة لهما خلال الفترة الزمنية المقدرة ب **25** سنة (**1934–1958**) لتتناسب مع اليابان والوليات المتحدة الأمريكية وقد تم الحصول على منحنيين المقدرين: الأول مركب الاستعمال **CPI**، والثاني باستعمال **WPI** ، بعد ذلك قام بمقارنة كل من المنحنى الأصلي لسام ويلسون وسولوا والمنحنيين المقدرين لنفس الفترة.

هناك اختلاف بين منحنيي فيلبس المقدران والمنحنى الأصلي لساموليسون وسولو، حيث لكل من المنحنيين المقدران جزء على شكل حدبة كما إن كلا منهما اكثر انبساطا من المنحنى الأصلي على نطاق واسع من معدلات البطالة،

[1] Hognal ; Vincent ,« the behavior of inflation and unemployment in the united state», UCD centre for economic research working paper series N°**16**. School of economic university college Dublin, **2000**.

[2] William. R. Hart and Thomas. E. Hall, (the Samuelsson-slow Phillips curve and the great inflation), Miami University, farmer school of business, department of economies, **2010**.

وكلاهما غير مرتبط مع معدل الأجور (صفر)، كما انه عندما تكون البطالة منخفضة فانه يمكن تخفيضها اكثر من انخفاض معدل الأجور.

-عندما تكون البطالة **5%** الى **6%** والتي تمثل حصيلة معدل الأجور (صفر) في منحنى فليبس لساموبسون وسولوفانه ينتج معدل الأجور **3%** الى **5%** في المنحنيات المقداران، كما انه على الرغم من تقليص معدل البطالة من **55%** الى **4%** مترافق مع ارتفاع في معدل الأجور ب **0.5%** الى **0.75%** فقط.

III.5.Joel Hinatimye Eita and Johannes M. Ashipala[1] .

دراسة **J.M ,J.H.Eita** حول محددات البطالة في ناميبيا في الفترة الزمنية" **1971-2007** " قام الباحثين بتقدير نموذج الدراسة الذي يربط البطالة مع متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام طريقة انجل جرا نجرد والخطوتين لتكامل المشترك، وأظهرت النتائج إن هناك علاقة سلبية بين البطالة والتضخم في ناميبيا. كما تستجيب البطالة بشكل ايجابي اذا كان الناتج الفعلي اقل من الناتج المحتمل وكذا لما ترتفع الأجور. توصلوا أيضا إلى إن زيادة حجم الاستثمار سيقابلها انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة، كما اظهرت نتائج منحنى فيلبس صالح للتطبيق في حالة الاقتصاد النامي وان إي تخفيض للبطالة يمكن إن يتم عن طريق زيادة الطلب الكلي، ويبقى الأهم لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة هو رفع مستوى الإنتاج الفعلي حتى يصل إلى مستواه المحتمل، وهناك حاجة لجعل الأجور تتسم أكثر مرونة (العمال بحاجة للحد من الطلب على الأجور خاصة بهم) من اجل خفض معدلات البطالة في ناميبيا.

III.6.Matthew hughart[2].

خلال هذه الدراسة التي قدمها الباحث تم افتراض إمكانية تخفيض التضخم دون تحمل تكلفة ارتفاع البطالة، كما تم افتراض تقليص كلفة الأجور وان التضخم المتوقع يؤثر على التضخم الفعلي في دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين **1966-1997** البرازيل **1979-1997** شيلي **166-1998**)، وقد تم اختيار الفرضيتين باستخدام طريقة

[1] Joel Hinatimye Eita and Johannes M. Ashipala , "Determinates of unemployment in Namibia", international journal of bossiness and Managements, vol5, No**10**; October (**2010**).

[2] Matthew hughart, « controlling in inflation, applying rational expected to latine America », journal of political economy, vol**11**, **2000**.

المربعات الصغرى، وكانت النتيجة استقرار التضخم عن البطالة للبرازيل والأرجنتين، وقد كانت النتيجة متماثلة باستثناء شيلي بسبب ارتفاع الكتلة النقدية غير متوقعة.

III.7.Gregory mankiw[1].

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة واهم العوامل المؤثرة بهم من الناحية النظرية، حيث تشير أهمية هذه العلاقة التي جعلت الاقتصاديين يقدمون تفسيرات مختلفة لها، وأيضا تم استعراض وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بعلاقة البطالة ومتغيرات أخرى، وتوصلت الدراسة إن العلاقة بين البطالة والتضخم ناتج عن أثر السياسة النقدية، حيث إن التغيرات التي في هذه السياسة تدفع هذين المتغيرين باتجاهين متضادين، فيؤدي التوسع النقدي إلى زيادة الناتج والتوظيف وزيادة الأسعار.

III.8.Fumitaka furuoka[2].

في هذه الدراسة تم اختبار حالة ماليزيا للفحص وإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي الاجور و البطالة خلال الفترة **1975–2004** حيث استخدمت الباحثة نموذج تصحيح الخطأ لاختبار وجود علاقة فيلبس في ماليزيا، تم اعتمد على ثلاث طرق: هي اختبار جدر الوحدة، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار السبب لجرانجر، وقد أوضحت النتائج المتوصل إليها إلى إن هناك علاقة سلبية(عكسية) طويلة المدى بين الأجور و البطالة كما أن هذه العلاقة تكاملية وسببية، وعليه فقد قدمت هذه الدراسة دليلا تطبيقيا يدعم وجود منحنى فيلبس في ماليزيا.

[1] Gregory mankiw, "the inexorable and mysterious trade off between inflation and unemployment", economic journal, Vol**11**, Issue **471**, **2001**.

[2] Fumitaka furuoka, "does the Phillips curve really exist? New empirical evidence from Malaysia" ,economics bulletined, vol**5**, N**16**, **2007**.

III.9.Aaron chckeke[1].

إن اثر السياسة النقدية على البطالة ومتغيرات حقيقة أخرى كان موضوع مختلف الأبحاث والنقاشات في الاقتصاد الكلي لفترة طويلة، وقد قامت بعض الدراسات بتحليل كيف تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد الاسمي والحقيقي لكن تركيزهم كان بشكل رئيسي على القنوات المختلفة لسياسة النقدية وحول نوع السياسة النقدية التي تأثر على الاقتصاد، حيث هدفت هده الدراسة إلى تحري علاقة بين السياسة النقدية، البطالة، التضخم، وفحص اثر السياسة النقدية على كل منهما، أي التغيير في السياسة النقدية يستطيع تفسير التغير في البطالة في اقتصاد جنوب إفريقيا، كما تم التحري على وجود منحنى فيلبس في حالة جنوب إفريقيا خلال الفترة **1980–2008** ،وذلك بواسطة نموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت هذه الدراسة إلى استنتاج إن هناك علاقة موجبة طويلة المدى بين البطالة والجور، وعليه منحنى فيلبس لا يتطابق مع حالة جنوب إفريقيا وان السياسة النقدية في جنوب إفريقيا، وان السياسة النقدية في جنوب افريقيا تتفاعل مع متغيرات التضخم أكثر من متغيرات البطالة وعليه فهي تعطي ل التضخم وزن أكثر من البطالة وتستجيب لاختلافات التضخم بسرعة أكثر من اختلافات البطالة.

[1] Aaron chckeke, « monetary policy, inflation, unemployment and Phillips curve in south Africa », a dissertation submitted in full fulfillment of requirements of obtaining a master commerce degree in economics, department of economic, faculty of management and commerce, university of fort hare, south africa,**2009**.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل ابراز اهم الدراسات التي تمس موضوعنا، والتي عالجت كلتا الظاهرتين الأجور والبطالة، حيث قسمنا الى دراسات وطنية، عربية، وأخرى اجنبية، حيث تم استعمال عدة أساليب ومناهج تحليلية، وصفية، قياسية او الجمع بينهما من قبل الباحثين والمفكرين وذلك لتحديد العلاقة القائمة بين الأجور والبطالة ومعرفة نوعية التأثير بينهما، ومن خلال هذه الدراسات تبين لنا وجود وجهات نظر مختلفة، فمنها من توصل على ان هناك علاقة طردية بين الأجور والبطالة لوجود برامج اصلاح الاقتصادي، واخرى بينت وجود علاقة عكسية نظرا لانخفاض الطلب الكلي هذا ما يؤدي الى انخفاض مستوى الناتج وبالتالي انخفاض الطلب على العمل ومن تم ظهور البطالة ويبقى تحديد العلاقة بينهما مرهون بخصائص ومميزات كل اقتصاد.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وصفية قياسية للأجور والبطالة في الجزائر للفترة(1980-2016) .

مقدمة الفصل:

تناولنا في الفصلين السابقين كل ما يتعلق بالأجور من مفاهيم ونظريات مفسرة لها، ومحدداتها، ومن بين محددات البطالة والتي توجد علاقة تبادلية بينهما، حيث اكدت ذلك النتائج التي حصلنا عليها من خلال النظريات الاقتصادية او من خلال الدراسات السابقة التي تناولها.

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري وتطوراته لاسيما في الآونة الأخيرة التي عرفت ارتفاع في معدلات الأجور، وذلك لمطالبة العمال والموظفين في جميع القطاعات بالزيادة في الأجور لتغطية القدرة الشرائية لهم، طرقنا في هذا الفصل الى تحليل معطيات وبيانات البطالة والأجور خلال الفترة الممتدة من **1980** الى **2016** ، وذلك لتوضيح اهم التغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة ، كما سنحاول توضيح العلاقة التي تربطهما وسنقوم بدراسة قياسية للعلاقة بينهما، وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير واستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة في المدى الطويل.

I. دراسة تحليلية وصفية لتطور الأجور و البطالة في الجزائر للفترة (1980–2016):

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة (1980–2016) عدة تغيرات على مستوى الساحة الاقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ودخلت بعد ذلك إلى مرحلة الانتقالية باتجاه النظام الرأسمالي وكل من التحولات عدة قطاعات، ومن بين المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت هي البطالة والأجور.

I. 1. 1. دراسة تحليلية وصفية لتطور الأجور في الجزائر للفترة (1980–2016):

سنحاول في هذا المطلب دراسة كتلة الأجور وفق للمعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة المعتمدة من 1980 إلى غاية 2016 والذي استخلصنا منه المنحنى التالي:

منحنى رقم (3): تطور الأجور خلال فترة 1980–2016.

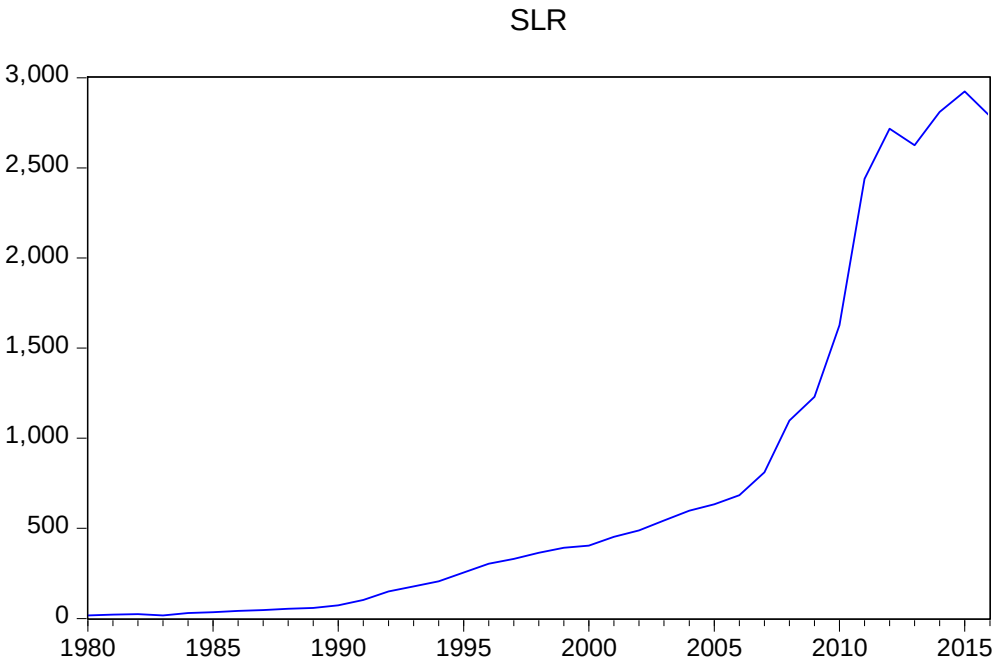

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.9 باعتماد على معطيات ONS.

والجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور معدل الأجور:

الجدول رقم (2):دراسة وصفية لتطور الأجور خلال فترة 1980–2016.

	Mean	Median	Max	Min	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque.Bera	Probability	Sum	SumSq. Dev	Observatio
SLR	745 .37	364.50	2923.80	17.50	953.28	1.38	3.38	11.98	0.002	27578.80	32715081	37

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.9 باعتماد على معطيات ONS.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كتلة الأجور للفترة الممتدة من **1980** إلى غاية **2016** شهدت عدة تغيرات يمكن تقسيمها إلى عدة فترات كما يلي:

الفترة الأولى (1980–1990): في هذه المرحلة مميزات الكتلة الاجرية بالثبات حيث سجلت انخفاض مستوى يقدر ب **57.1** وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها وظائف الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة اضافه إلى السياسة الأجرية المتبعة حيث كان هناك توظيف مفرد الذي كان هدف من القضاء على البطالة وذلك لكثره العرض العمل ما قبل ألترقيه الطلب عليه من طرف مؤسسات التوظيف كما اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على تقسيم الريع البترولي و الذي عرف أزمة سنة **1986** من خلال انخفاض أسعار البترول وبالتالي قلة العائدات باعتبار الجزائر دولة ريعية، وعليه نستنتج وعليه نستنتج أن توزيع أجور العمال في الجزائر يعتمد على محدد رئيسي إلا و هو العائدات النفطية.

الفترة الثانية (1990–2013): نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع نسبة في كتلة الأجور رغم الظروف التي شاهدها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من أزمة سياسة (العشرية السوداء) التي عرفتها البلاد والتي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات إضافة إلى استمرار ألازمه البترولية، إلا انه ارتفاع كبير ابتداء من سنة **1996** مصاحبة مع ارتفاع أسعار البترول وبداية تحسن أوضاع الأمنية وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على العمل من طرف مؤسسات التوظيف لهذا التحول نحو القطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي تميز بين النسبي آنذاك.

الفترة الثالثة (2013-2016): تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير لمستعمل الأجر قدر ب **2923.80** وذلك راجع إلى النمو الكبير الذي حققته الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أسعار قياسية وبالتالي كثرة العائدات ومحاوله توزيعها على العمال بتحسين المستوى المعيشي أضافه إلى سياسة تفعيل جميع القطاعات الخاصة الصناعية أهمها صناعة الاستخراجية. هذا الارتفاع كان حافظا للعمال من اجل تحسين مردوديه العلمي وزيادة إنتاجيه العمل أما فيما يخص الطالب العمل في اعتبار هذا الأجر المرتفع مغري لجلبهم حتى بالنسبة للعامل خارج الوطن مما أدى إلى جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث هذه الاخيرة انحصرت فقط في صناعه البترول يتميز بها أكثر من القطاعات الأخرى.

تواصلت فتره الرخاء إلى غاية سنة **2011** لا ترتفع من جديد سنة **2016** ويعود هذا التدبدب إلى بداية تراجع أسعار البترول وبالتالي انخفاض العائدات النفطية وبما إن الجزائر دوله ريعية امتياز واعتماد الكلي على قطاع المحروقات فان المحدد الرئيسي الذي يتحكم في تحديد الأجور هو الناتج الداخلي الخام الذي يتحكم بدوره في تغيرات الأسعار البترول.

I. 2.1. دراسة تحليلية وصفية لواقع تطور معدلات البطالة في الجزائر.

سنوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة **1980-2016** من خلال شكل البياني التالي:

منحنى رقم (2): تطور معدل البطالة خلال فترة 1980-2016.

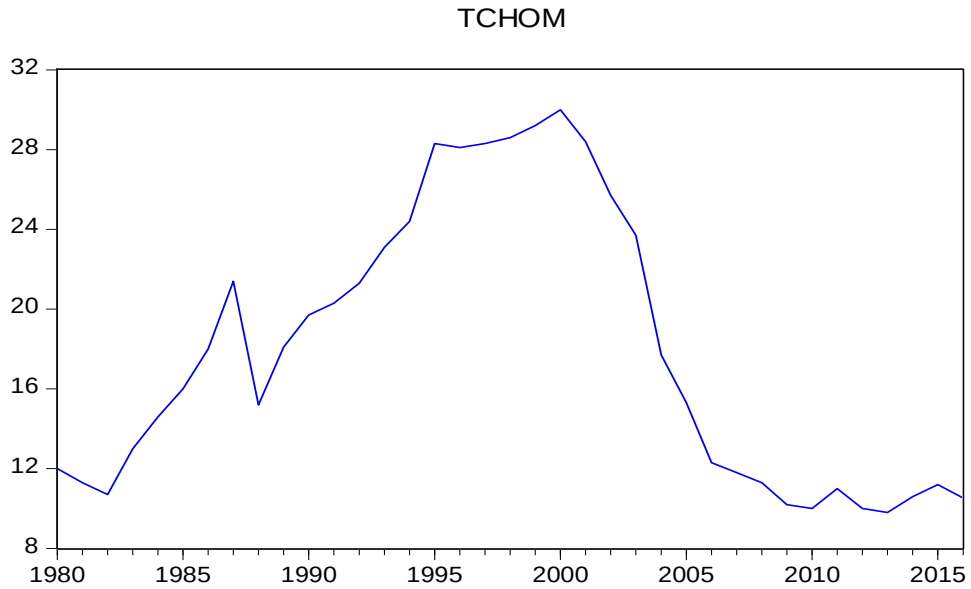

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.9 باعتماد على معطيات ONS.

والجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور معدل البطالة:

الجدول رقم (1): دراسة وصفية لتطور معدل البطالة خلال فترة 1980-2016.

	Mean	Median	Max	Min	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque.Bera	Probability	Sum	SumSq. Dev.	Observations
TCHOM	17.86	16.00	30.00	9.80	6.99	0.42	1.69	3.71	0.15	661.13	1760.56	37

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.9 باعتماد على معطيات ONS.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان معدل البطالة للفترة الممتدة من **1980** الى **2016** شهدت عدة تغيرات يمكن تقسيمها الى عدة فترات كما يلي:

المرحلة الأولى 1980-1985: نلاحظ تراجع معدلات البطالة، وذلك نظرا لتبني استراتيجية صناعية في البلد وذلك انطلاقا من نموذج الصناعات المصنعة، باعتبار انها قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، حيث خصصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة، كما عرفت هذه الفترة بتطور العمالة وهذا راجع إلى النسب العالية للاستثمارات القومية والظروف الجد ملائمة التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية.

المرحلة الثانية 1986-2000: تميزت هذه المرحلة بالاقتصاد الجزائري المتدهور، التي تزامنت مع الصدمة البترولية نتيجة تراجع كبير في الموارد الخارجية للبلاد بسبب تراجع أسعار النفط.

وفي سنة **1986** كان اقتصاد الجزائري في تناقص وتدهور، حيث ارتفعت هذه النسبة من **13.89** سنة **1985** إلى **16.14** سنة **1986** لتصل إلى مستوى قياسي بنسبة **29.50** سنة **2000** .إلا إن هذا الارتفاع لم يكن نتيجة أزمة **1986** فقط وانما كذلك نتيجة لتطبيق برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي مع بداية التسعينات.

المرحلة الثالثة 2001-2016: تمثلت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع اسعار النفط، كما حسنت وضعية المالية الخارجية بتحسن مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت **29.50** سنة **2011** الى **09** سنة **2016**.

I. 3.1. دراسة تحليلية للأجور وعلاقتها بالبطالة في الجزائر:

ان تقييم المستوى المعيشي يتركز من جهة على انخفاض معدلات البطالة من جهة أخرى على تطور الأجور، حيث توجد علاقة تأثر بينهما بحيث يأثر كل متغير على الاخر و نوضح كل من الأجور و معدل البطالة في الجزائر من خلال الفترة**1980-2016** من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): منحنى يبين تطور معدل الأجور وعلاقته بالبطالة.

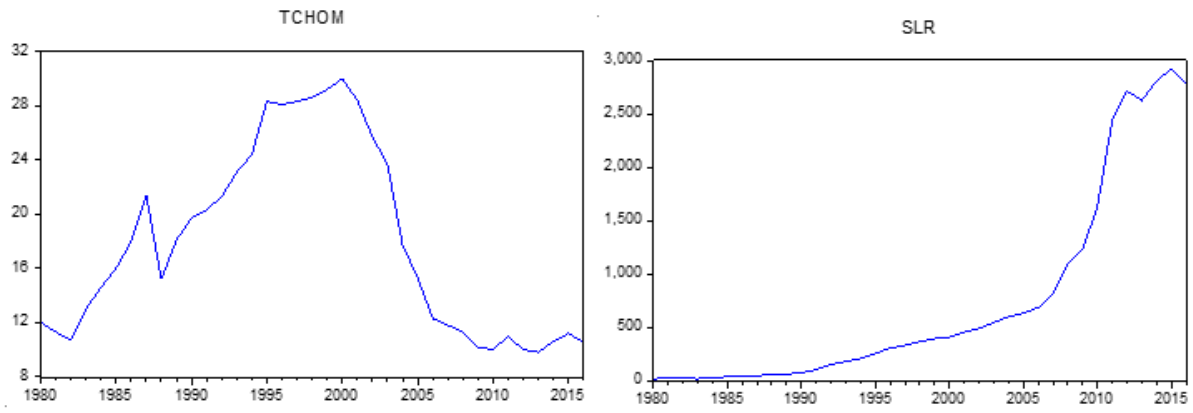

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.9.

من خلال الشكل نلاحظ ان هناك تباعد كبير بين مسار البطالة والأجور، حيث نلاحظ ان مسار الأجور في ارتفاع مستمر خلال كامل الفترة الدراسة حيث نستنتج ان ارتفاع الأجور ناتج عن ارتفاع مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع ناتج عن فترة تسيير المركزي التي شاهدت توزيع الريع البترولي على افراد المجتمع مع انخفاض الإنتاجية، امر الذي ينعكس سلبا على معدل الأسعار وبتالي معدل البطالة، كما يمكن تفسير هذه العلاقة بطابع الجمود الذي ميز سياسة الأجور.

II. دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والبطالة للفترة 1980–2016:

نحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين الأجور والبطالة.

II.1. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج الأجور والبطالة في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج علاقة الأجور بالبطالة بالبيانات السنوية للفترة **1980–2016** حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني الإحصاء **ONS**.

II. 1.1. الصياغة الرياضية لنموذج:

بناءا على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية إضافة الى خصوصية الاقتصاد الجزائري يمكن وضع نموذج القياسي لدراسة العلاقة بين الأجور والبطالة في الجزائر، وذلك كما يلي:

$$SLR_t = C_0 + C_1 Tchom_t + \varepsilon_t$$

SLR: معدل الأجور.

Tchom: معدل البطالة.

$\mathbf{C_0}$, $\mathbf{C_1}$: معلمات النموذج.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: الخطأ العشوائي.

II. 2.1. الطريقة المستخدمة في تقدير محددات الأجور:

تقدير نموذج محددات الأجور تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية ، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجنا عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي الاخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و من ثم الوصول الى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية استخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا **(Fully Modified Ordinary Lest Square– FM– OLS)** ، التي صممت لأول مرة بواسطة **(Philips and Hansen)** سنة **1990** ، لإعطاء تقدير الامثال للتكامل المشترك **(bum and jeon 2005)**، حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة الى ذلك ان هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك ، و تشرط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما **(Kammoun – bojelpene , 2012)**.

II. 2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما إختبار **Augmented Dickey – Fuller** وكذا إختبار **PHILLIP – PERRON** والجدولين التاليين (**3**) و (**4**) يوضحان ذلك (انظر الى ملحق):

جدول رقم (3): إختبار "ADF Augmented Dickey-Fuller test statistic

	ADF					
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
SLR	**1.97**	**-4.29**	**-3.56**	**-3.21**	**1.00**	قبول **H0**
D(SLR)	**-3.74**	**-4.27**	**-3.55**	**-3.21**	**0.03**	قبول **H1**
TCHOM	**-2.04**	**-4.25**	**-3.54**	**-3.20**	**0.55**	قبول **H0**
D(TCHOM)	**-5.09**	**-4.24**	**-3.54**	**-3.20**	**0.00**	قبول **H1**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9 .

جدول رقم (4) : إختبار PHILLIP – PERRON

	PP					
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
SLR	**-0.99**	**-4.23**	**-3.54**	**-3.20**	**0.93**	قبول **H0**
D(SLR)	**-3.18**	**-4.24**	**-3.54**	**-3.20**	**0.10**	قبول **H1**
TCHOM	**-1.36**	**-4.23**	**-3.54**	**-3.20**	**0.85**	قبول **H0**
D(TCHOM)	**-5.18**	**-4.24**	**-3.54**	**-3.20**	**0.00**	قبول **H1**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9 .

يتضح من الجدولين (إختبار **ADF** و **PP**) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة **I (1)** .

II.1.2. اختبار granger&engle:

ان تكامل السلاسل زمنية من نفس الدرجة يعتبر شرط مهما لاختبار التكامل المشترك، و بما ان السلاسل الزمنية مكاملة من نفس الدرجة يمكن ان يكون هناك علاقة تكامل المشترك بين المتغيرين.

II.2.2.تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل:

صمم كل من **Philips** و **Hansen** ، **(1990)**، و **Philips** و **Moon** **(1990)** طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثال الانحدارات التكامل المشترك **Jeon** **(2005)Bum** و عرفت بمنهج **FMOLS** ، و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي و تحيز المعلمات، كما تعمل هذه الطريقة على اختبار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى **(OLS)** و الهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير، و تتلاءم هذه الطريقة و تقدم نتائج

احسن خاصة مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في العمليات التقدير تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى أي **I(0)** (انظر الجدول رقم04).

جدول رقم (04): مقدرات معلمات طويلة الاجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

المتغير التابع (SLR)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	إحصائيةt	**الإحتمال**
C	**2199.70**	**3.21**	**0.002**
TCHOM	**-79.70**	**-2.24**	**0.031**
ADJ R^2=0.26			**R^2=0.28**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

يبين الجدول رقم (4) نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا **FMLOLS** لتفسير العلاقة بين الأجور و البطالة، كما نلاحظ ان متغير النموذج معنوي عند المستوى **5%** و **10%** ، كما ان التقدير جاء موافق مع الدراسات السابقة لبعض الباحثين، حيث بلغ معامل التحديد **0.26** و هذا يعني ان **26%** من التغير الحاصل في الأجور يفسره التغير في البطالة و الباقي **74%** يفسرها متغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النموذج:

$$Slr_t = C_0 + C_1 Tchom_t + \varepsilon_t$$

$$Slr_t = 2199.70 - 79.70 Tchom_t + \varepsilon_t$$

II.3.2. التحليل الاقتصادي لنموذج المقدر للأجور والبطالة:

من خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سلبي لهذا المتغير أي وجود علاقة عكسية بين الأجور و البطالة، كما انه كلما ارتفعت البطالة بوحدة واحدة تنخفض الأجور ب **79.70** وحدة، و هذا ما يتفق مع دراسات السابقة (دراسة حمادي خديجة، و دحماني محمد ادرويش ...)، و غير متوافقة مع دراسة (ملود حشمان و قنوني حبيب ...)، حيث ان انخفاض مستويات البطالة يؤدي الى زيادة مستويات الأجور، و هذا متوافقة مع نظرية فليبس.

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية، أي وجود علاقة عكسية بين الأجور والبطالة و ان هذه الأخيرة لا تفسر الأجور بدرجة كبيرة، بحيث هناك متغيرات أخرى تأثر بدرجة اكبر كالناتج الإجمالي، سعر الصرف و التضخم، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن إمكانية وجود تكامل مشترك في النموذج.

III.1.اختبار KPSS:

يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي بإختبار (**KPSS**) (انظر الجدول رقم**05**).

جدول رقم (05) : سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (KPSS).

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند % 1	القيم الحرجة عند % 5	القيم الحرجة عند % 10	القرار
KPSS	**0.59**	**0.73**	**0.46**	**0.34**	**قبول H0**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (**KPSS**) عند مستوى معنوية **5%و10 %** ، حيث ان القيمة المحسوبة **0.59** اكبر من قيم الحرجة **0.46** عند **5 %** و **0.34** عند **10 %** ، أي ان سلسلة البواقي مستقرة عند هذين المستويين ، و هي اصغر من**0.73** عند **1 %** ، أي هي غير مستقرة عند هذا المستوى.

أي أن سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات، ومنه يمكن إستخدام نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**) .

III.2. نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بما أن هناك تكامل متزامن بين المتغيرات، نمر إلى نموذج (**ECM**) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين الأجور والبطالة، حيث يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الخطأ وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$SLR_t = C_0 + C_1 Tchom_t + e_t$$

وبعد تقدير النموذج (انظر الجدول السابق) نحصل على النتائج التالية:

$$Slr_t = 2199.70 - 79.70 Tchom_t + e_t$$

الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$SLR_t = C_1 \Delta Tchom_t + (ECM < 0)$$

وبالإعتماد علي برنامج **Eviews 9** نحصل على النتائج التالية (انظر الجدول رقم 06):

جدول رقم (06): نموذج نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير التابع (D (SLR			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائيةt	الاحتمال
C	113.24	3.75	0.0008
D(TCHOM)	**2.46**	0.19	**0.84**
ECM(-5)	**-0.31**	-2.50	**0.01**
DW = 1.19	F = 3.16		R^2= 0.18

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول أن معامل التصحيح هو سالب (**-0.31**) ومعنوي (**-2.50**)، و بتالي يوجد علاقة في المدى القصير بين متغيرات، وهذا يزيد من دقة و صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن الية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج ، كما يظهر من النتائج أن **31%** من إنحراف الأجور عن مستوى التوازن في المدى القصير سيتم تصحيحه كل خمس فترات، كما نلاحظ عدم مساهمة البطالة في تفسير الأجور في المدى القصير.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية وصفية للأجور و البطالة من خلال الفترة (**1980-2016**) حيث تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية. حيث كانت الأجور ترتفع بنسبة كبيرة عن ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ناتج عن ارتفاع الريع البترولي وانخفاض الإنتاجية، وكذلك البطالة كان تأثيرها كبير على الأجور لأنه ينعكس على معدل الأسعار وذلك يعني ضعف الطلب على السلع وضعف الطلب مؤشر على ضعف الاقتصاد وتكون الأرباح متدنية، وهذا راجع على الدولة لعدم تعديل القوانين الحكومية بهدف تحسين أوضاع العاملين.

كما ان الأجور في الجزائر تحدد وفق الإطار القانوني والذي من الصعب دراسة عمليته قياسيا مع البطالة إلا أننا في دراسة حاولنا وضع نموذج قياسي لنحدد طبيعة العلاقة بينهما في المدى الطويل باستخدام نموذج التكامل المشترك وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بينهما، وهذا ما توافقه النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وأيضا وجود علاقة عكسية في المدى القصير من خلال اختبار تصحيح الخطأ.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

هدف موضوع دراستنا المتمثلة في دراسة وحليل العلاقة بين تطور معدلات الأجور، واحد محدداتها هو البطالة، إلى توضيح كل ما يتعلق بالمفاهيم العامة والأسس والقواعد الخاصة بالأجور، بحيث عرف الأجر المقابل المادي الذي يستحقه العامل من صاحب العمل في المقابل تنفيذ ما يكلف به من أعمال متفق عليها، بالإضافة إلى محدداته كالدخل الوطني، التضخم، والإنتاجية الكلية. بالإضافة إلى بعض النظريات المفسرة له منها نظرية حد الكفاف، ونظرية الإنتاجية الحدية، ونظرية المساومة الجماعية.

كما تناولنا احد أهم محددات الأجور ألا وهو البطالة من مفاهيم وعموميات حيث عرف البطال عل انه من يبحث على عمل مقابل اجر سائد ولا يجده، إضافة إلى النظريات المفسرة لها و أهمها النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية و النظرية الكينزية.

وأخيرا توضيح العلاقة بين المتغيرات الدراسة من تناول أساس الإحصائي لفيليبس والصيغة الإحصائية له وأيضا العرض على العمل والطلب على العمل، حيث بين أن هناك علاقة بين المتغيرين (الأجور والبطالة) هدا من خلال الفصل الأول المعنون بالمقاربة النظرية للأجور والبطالة.

أما في الفصل الثاني عرضنا مختلف الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة سواء وطنية، عربية أو أجنبية، من بين الدراسات التي توصلت أن هناك علاقة طردية دراسة (مولود حشمان، زدون جمال، فراجي فاطمة و يماني أميرة حنان) حيث توصلت إلى أن كلما ارتفع الأجور ارتفعت معدلات البطالة، أما بالنسبة للدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية دراسة (حمادي خديجة، دحماني محمد أدرويش، محمد يعقوبي و عنترة بوتيارة، ذو النون محمد حامد عثمان) ومن أهم نتائجهم أن كلما ارتفعت الأجور انخفض معدل البطالة و هذا راجع إلى انخفاض الطلب الكلي نتيجة لانخفاض مستوى الناتج.

أما الفصل الثالث فتناول فيه الدراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين الأجور والبطالة خلال الفترة (1980-2016) باستخدام نموذج قياسي وهو نموذج التكامل المشترك انجل غرا نجل وخلصت الدراسة إلى نتائج التالية:

الخاتمة العامة:

النتائج التحليلية:

- ✓ و جود العلاقة بين الأجور و البطالة، نظرا لتذبذب الكبير في تطورات معدلاتها خلال هذه الفترة و التي عرفت تغيرات في الاقتصاد الجزائر من خلال انتقال من الواقع الاقتصادي الاشتراكي (1980-1990) إلى الرأس مالي ما بعد(1990) أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية.
- ✓ أن تطور الأجور في الجزائر خلال الفترة المدروسة كان في تطور ومواكبا لتطور الأسعار.
- ✓ انخفاض معدل البطالة في سنة 2004 وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار النفط، وتحسن وضعية المالية.

نتائج الدراسة القياسية:

- ✓ اتضح لنا من خلال تقدير النموذج و اختبار GRANGELوجود تأثير سلبي بين البطالة و الأجور ومنه نجيب على الفرضية بيث أن هناك علاقة عكسية بينهما، فكلما انخفضت البطالة بنقطة مؤوية واحدة يؤدي إلى ارتفاع الأجور ب79.70 وحدة، هدا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، و إن انخفاض البطالة ناتج عن ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور.
- ✓ بلغ معامل التحديد 0.28 وها يعني معدل البطالة يفسر ما نسبته 28% من التغير في الأجر إما 72% النسبة المتبقية فتكون خاضعة لمتغيرات أخرى لم تذكر في النموذج.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال هده الدراسة إلمام بجميع جوانب الموضوع، إلا انه بقية بعض النقاط نأمل لان تكون مؤشرا جيدا لبحوث ودراسات جديدة.

- ✓ دراسة علاقة بين الأجور والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ دراسة علاقة بين الأجور والإنتاجية في الجزائر.
- ✓ دراسة العلاقة بين الإنتاجية والبطالة في الجزائر.
- ✓ دراسة العلاقة بين البطالة والسعر الصرف.
- ✓ العلاقة الأجور ببعض المتغيرات الاقتصادية.

المراجع

المـــــراجـــع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- احمد ماهر، "**إدارة الموارد البشرية**"، الطبعة الخامسة، دار الجامعية الابراهيمية الإسكندرية، مصر، **2001**.

البدوي، إسماعيل إبراهيم، "**التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي واقتصاد الوضعي**"، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت،**2004**.

2- بن حمود سكينة، "**دروس في الاقتصاد السياسي**"، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر **2006**.

3- خالد الزاوي، "**البطالة في الوطن العربي**"، الطبعة الاولى، مجموعة نيل العربية، **2004**، مصر.

4- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، "**أصول الاقتصاد السياسي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، **2000**.

5- سامي خليل، "**نظريات الاقتصاد الكلي الحديث**"، الكتاب الثاني، الاردن،**1994**.

6- سوزي عدلي ناشد، زينب حسين عوض الله، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، بدون سنة نشر.

7- سيف الإسلام حسن عبد البارئ، "**البطالة**"، دار الفكر الجامعية، بدون طبعة، **2012**، الإسكندرية.

8- صطوف الشيخ حسين، "**البطالة في سوريا 1994-2004**" ، المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، **2007**.

9- طارق عبد الرؤوف عامر، "**أسباب وإبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في واجهتها**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان.

10- عشوي نصر الدين، "**إدارة الموارد البشرية استراتيجية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، بدون سنة نشر.

11- الكرباسي، علي حمد إبراهيم ، "**الوظيفة العامة الخدمة المدنية**" ، دار الحرية للصناعة بغداد، العراق، **1988**.

12- مجيد الكرخي، "**أدارة الموارد البشرية**"، طبعة الأولى، دار مناهج للنشر و التوزيع،الأردن ، **2014**.

13- مجيد علي الحسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الهدى النشر.

14- محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الأولى، دار الجامعية ،**2008**، الإسكندرية.

15- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، **2005**.

16- محمد علاء الدين عبد القادر، "**البطالة**"، ناشر المعارف جلال وشركائه، الاسكندرية.

17- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، "**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، **2010**.

18- مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن ،**2007**.

19- نجم عبد الله العزاوي عباس حسين جواد، "**الوظائف الاستراتيجية في إدارة موارد البشرية**"، دار اليازوتي لنشر و التوزيع، **2010** ،عمان الأردن.

20- نصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، بدون طبعة، ديوان الوطني للمطبوعات، **2010**، الجزائر.

21- وديع طروس، "**الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب،**2010**، طرابلس.

22- يوسف الياس، "**الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية**"، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، العراق، 1980.

➢ **رسائل و اطروحات:**

23- بن جيمة عمر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة**" ، مذكرة تخرج شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، تخصص ادارة الافراد و حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،**2011**.

24- حمادي خديجة، "**علاقة التضخم بالأجور خلال للفترة(2005-1970) دراسة قياسية اقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير لعلوم الاقتصادية، جامعة جزائر،**2009**.

25- دحماني محمد ادرويش، "**اشكالية التشغيل في الجزائر: محاوله تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، **2013**.

26- دراسة فراجي فاطمة، يمني اميرة حنان، "**العلاقة بين التضخم و الأجور في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2014-1980)**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د" في العلوم الاقتصادية، **2017**.

27– زدون جمال، "**محددات الإنتاجية و الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2013**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، **2016**.

28– سليم عقون، "**قياس اثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد كمي، جامعة فرحات عباس، سطيف، **2009**.

29– سمية بلقاسم، "**اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع تطبيق احصائي على الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة لنيل اطروحة الدكتوراه، علوم اقتصادية والتجارية و علوم التسيير، اقتصاد مالي، جامعة باتنة،**2017**.

30– شلوفي عمير، "**التضخم و البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**"، مذكرة تخرج شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ،الاقتصاد الكمي،**2014**جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

31– مولود حشمان، "**محددات الأجور في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، **2000**.

32– هذيل حسن صالح أبو حمدة، "**محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني دراسة حالة قطاع غزة**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في برامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،**2015** .

➢ **قائمة المجلات و المداخلات:**

33– حسين عمر، "**الموسوعة الاقتصادية**"، دار الفكر العربي بالقاهرة، مصر،**1992**.

34– دراسة محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، "**تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010–1990)**"، مداخلة، جامعة مسيلة، الجزائر.

35– ذو النون محمد حامد عثمان،"**اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الأجور في السودان دراسة قياسية (1970–2009)**"، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الثامن سبتمبر **2013**.

36– قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريفي مليكة، "**البطالة و التضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين ظاهرتين (2013–1990)** "، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد **11**، الجزائر، **2014**.

37– ماجد حسني صبيح، "**تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة(2004–2013)** "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث و العشرون، العدد الأول، فلسطين، يناير **2015**.

➢ **المراجع باللغة الأجنبية:**

38– Aaron chckeke, « monetary policy, inflation, unemployment and Phillips curve in south Africa », a dissertation submitted in full fulfillment of requirements of obtaining a master commerce degree in economics, department of economic, faculty of management and commerce, university of fort hare, south africa,**2009**.

39– David umoru and M.anyiwe, « Dynamics of inflation and unemployment in a vector error correction model »,Research on humanities and social sciences, vol**3**, N**3**, **2013**.

40– Fumitaka furuoka, "does the Phillips curve really exist? New empirical evidence from Malaysia" ,economics bulletined, vol**5**, N**16**, **2007**.

41– Gaelle le guirrier-milner,lessentiel des mécanismes de l'économie ,4éme édition l'extenso édition paris ,**2015**.

42– Gregory mankiw, "the inexorable and mysterious trade off between inflation and unemployment", economic journal, Vol**11**, Issue **471**, **2001**.

43– Hognal ; Vincent ,« the behavior of inflation and unemployment in the united state», UCD centre for economic research working paper series N°**16**. School of economic university college Dublin, **2000**.

44– Joel Hinatimye Eita and Johannes M. Ashipala , "Determinates of unemployment in Namibia", international journal of bossiness and Managements, vol**5**, No**10**; October (**2010**).

45– Matthew hughart, « controlling in inflation, applying rational expected to latine America », journal of political economy, vol**11**, **2000**.

46– Office national des statistique, activité, emploi&chômage en septembre **2014**, rapport **N683**, sur :www.ons.dz.vu **09**/**07**/**2015**.

47– Rajarshi mitra, « the U.S Phillips curve: new empirical estimates », 12th Eurasia bisness and economics society (EBES) Singapore; **9\11\2014**.

48– William. R. Hart and Thomas. E. Hall, (the Samuelsson-slow Phillips curve and the great inflation), Miami University, farmer school of business, department of economies, **2010**.

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم 01: نتائج اختبارADF للأجور.

Null Hypothesis: SLR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.970660	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 02: نتائج اختبارADF عند الفرق الأول للأجور.

Null Hypothesis: D(SLR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.748804	0.0332
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق:

ملحق رقم 03: نتائج اختبارADF للبطالة.

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.042065	0.5582
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 04: نتائج اختبارADF عند الفرق الأول للبطالة.

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.094002	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق:

ملحق رقم 05: نتائج اختبار PP للأجور.

Null Hypothesis: SLR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.996099	0.9320
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 06: نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للأجور.

Null Hypothesis: D(SLR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.188711	0.1031
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق:

ملحق رقم 07: نتائج اختبار PP للبطالة.

Null Hypothesis: TCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.360078	0.8557
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 08: نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للبطالة.

Null Hypothesis: D(TCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.181799	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق:

ملحق رقم 09: نتائج اختبار تقدير النموذج في مدى الطويل.

Dependent Variable: SLR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/01/18 Time: 15:31
Sample (adjusted): 1981 2016
Included observations: 36 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth
= 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCHOM	-79.70267	35.46431	-2.247405	0.0312
C	2199.742	684.9776	3.211408	0.0029

R-squared	0.289406	Mean dependent var	765.5917
Adjusted R-squared	0.268506	S.D. dependent var	958.7278
S.E. of regression	819.9750	Sum squared resid	22860206
Long-run variance	2169771.		

ملحق رقم 10: نتائج اختبار سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة KPSS.

Null Hypothesis: ET is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.592628
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

ملحق رقم 11: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM.

Dependent Variable: DSLR
Method: Least Squares
Date: 04/22/18 Time: 13:08
Sample (adjusted): 1986 2016
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	113.2450	30.19628	3.750298	0.0008
DTCHOM	2.462846	12.70906	0.193787	0.8477
ECM(-5)	-0.317066	0.126546	-2.505539	0.0183

R-squared	0.184468	Mean dependent var	88.75161
Adjusted R-squared	0.126216	S.D. dependent var	170.0747
S.E. of regression	158.9797	Akaike info criterion	13.06720
Sum squared resid	707687.5	Schwarz criterion	13.20597
Log likelihood	-199.5415	Hannan-Quinn criter.	13.11243
F-statistic	3.166715	Durbin-Watson stat	1.192735
Prob(F-statistic)	0.057567		

الملخص: يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل العلاقة بين الأجور والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 حيث تناولت كل ما يتعلق بالأجور والبطالة من مفاهيم ونظريات كفصل اول، اما الفصل الثاني فتناولنا تحليل الدراسات السابقة التي بينت عدة اتجاهات للعلاقة بين الأجور والبطالة، و أخيرا حاولنا بناء نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك لانجل قرانجر، و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و خلصت الى نتيجة مفادها معنوية التأثير السلبي للبطالة في المدى الطويل مع عدم تفسيرها للأجور في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الأجور، نظريات الأجور، البطالة، نظريات البطالة، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

Résumé : Cette recherche a pour but d'étudier et d'analyser la relation entre les salaires et le chômage en Algérie au cours de la période 1980–2016 où il a traité tout ce qui concerne les salaires et les théories et les concepts chômage tels que la séparation des première, deuxième chapitre nous avons analysé des études antérieures qui ont montré plusieurs tendances dans la relation entre les salaires et l'analyse du chômage, et enfin nous avons essayé de construire le modèle standard pour étudier la relation entre les variables de l'étude en utilisant un modèle d'intégration commun pour l'Ange & granger et le modèle de correction d'erreur (ECM) et a conclu qu'en raison d'un impact négatif significatif du chômage à long terme sans interprétation des salaires à court terme.

Mots–clés: salaires, théories des salaires, chômage, théories du chômage, méthodes d'analyse des séries temporelles.

Abstract: This study aims to study and analyze the relationship between wages and unemployment in Algeria during the period 1980–2016, where all wages and unemployment related to concepts and theories as the first chapter. The second chapter deals with the analysis of previous studies that showed several trends in the relationship between wages and unemployment. We tried to build a standard model to study the relationship between the variables of the study using the Ange & granger joint integration model and the error correction model (ECM) and concluded that the long–term negative effect of unemployment was significant and not explained in the short term.

Keywords: wages, theories of wages, unemployment, theories of unemployment, methods of time series analysis.